

الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل

عبد الناصر جابي

أستاذ علم الاجتماع السياسي،

مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية.

مقدمة

اعتمدنا في دراسة الحالة الجزائرية على عينة من ثلاثة أحزاب سياسية (جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية، وحركة مجتمع السلم) لقياس مدى التسيير الديمقراطي للحزب السياسي في التجربة الجزائرية، من خلال محاور الدراسة السبعة التي تحاول أن تتحقق من أن أعضاء الحزب هم مصدر السلطات فيه، ولا وصاية لفرد أو قلة من أعضاء الحزب أو غيرهم على خياراته وقراراته، وأن الحزب يعكس النسيج الاجتماعي والسياسي الوطني، وأن نظم الحزب ولوائحه، والمساواة أمامها بين أعضاء الحزب، هي الفيصل بين المنخرطين داخله، في ضوء قانون الأحزاب ودستور الدولة، وأن يُرفض داخل الحزب دائماً الجمع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والرقابية التي يملكها مؤتمره العام المنتخب انتخاباً دورياً حراً ونزيهاً، مع وجود نوع من المحكمة الحزبية التي تفصل في القضايا الخلافية.

فضلاً على ضمان حرية التعبير في الحزب وتشجيعها، وإتاحة الفرصة لنمو التيارات والأطياف داخله، وأخذها أشكالاً معترفاً بها داخلياً، جرى التأكد من تداول السلطة في الحزب، وفق آلية انتخابات دورية حرة ونزيهة وفعّالة من القاعدة إلى القمة، وقبول الحزب لوجود غيره من الأحزاب، وضبط فكره ومنهجه وبرنامجه في ضوء حق الرأي والمصلحة الأخرى في التمثيل، بدون إقصاء أو احتواء بالترهيب أو التغيب أو الإنكار، وأخيراً تنمية الوعي الديمقراطي، والارتقاء بالممارسة الديمقراطية عبر عملية تحول ديمقراطي مستمر داخل الحزب وفي المجتمع عامة.

لأول وهلة، واعتماداً على القراءات القليلة المتوفرة حول التجربة الحزبية في الجزائر، وعلى الملاحظة المباشرة، وتجربة الباحث وخبرته في التعامل مع الظاهرة الحزبية في الجزائر، يتبين بيسر نسبي أن الإجابات ستكون في الغالب سلبية على أكثرية محاور الدراسة، حتى وإن كانت بنسب متفاوتة من حزب إلى آخر. وهناك نتيجة أولية، نضعها على شكل فرضية أولى

للدراسة، تجعلنا نفتش عن أسباب غياب الديمقراطية خارج الأحزاب، وليس داخلها فقط، نظراً إلى هذا الإجماع الكبير في النتيجة، في المجتمع الكلي بثقافته ومؤسسات تنشئته، وداخل طرق تسيير النظام السياسي، وتاريخ مؤسساته وثقافتها السياسية السائدة، حتى وإن كان هذا لا يعطينا من القيام بالتحقق من هذه الفرضية من خلال القيام بالتفحص الضروري لنصوص الأحزاب ووثائقها المركزية، كالأنظمة الداخلية والقوانين الأساسية المسيّرة لها.

وتبقى هذه القراءات ضرورية، لكنها غير كافية لفهم هذه النتيجة، إذا راعينا أن الحزب السياسي، كأي تنظيم أو مؤسسة تسيّره، كذلك، عادات يومية وثقافة مؤسساتية وعلاقات بين فاعلين سياسيين، في جزء منها غير رسمية، إذ لا نجد لها أي أثر مكتوب، فهي تبتعد أو تقترب من النصوص النظرية، مهما كان الإجماع حولها وطرق الوصول إليها.

وللتحقق من هذه الفرضيات المتعلقة بأولوية دور المجتمع الكلي والنظام السياسي، في تفسير نتائج غياب الديمقراطية، داخل الأحزاب السياسية، اخترنا ثلاثة أحزاب، تمثل كل أنواع الطيف السياسي الجزائري. داخل هذه العيّنة نجد الأحزاب الوطنية، كجبهة التحرير الوطني، والأحزاب الأمازيغية، مثل جبهة القوى الاشتراكية، كما اخترنا ضمن العيّنة حزباً إسلامياً إخوانياً (حركة مجتمع السلم)، يشارك في الحكومة ضمن ما يسمّى بالتحالف الرئاسي منذ العام ١٩٩٩^(١).

ضمن هذه العيّنة، نجد أحزاباً في السلطة، كما هو شأن جبهة التحرير والتجمع وحركة مجتمع السلم، وأخرى في المعارضة، كما هو حال جبهة القوى الاشتراكية. أخيراً، نجد ضمن هذه العيّنة أحزاباً قديمة وتاريخية، كما هو حال جبهة التحرير، وجبهة القوى الاشتراكية التي يترأسها الوجه القيادي التاريخي حسين آيت أحمد منذ نشأتها في العام ١٩٦٣، وأحزاب حديثة كتنظيمات سياسية على الأقل، كما هو شأن حركة مجتمع السلم.

لا تعني حداثة التنظيم بالضرورة أن الفكرة السياسية جديدة داخل المجتمع والحياة السياسية، فالتاريخ الإخواني، على سبيل المثال^(٢)، كان حاضراً في الجزائر من خلال ممثليه (أفراداً، وجمعيات)، منذ مرحلة ما قبل تاريخ استقلال الجزائر. كما أن الفكرة السياسية الثقافية الأمازيغية التي يتبنّاها حزب جبهة القوى الاشتراكية هي فكرة قديمة نسبياً، ويعود أول ظهور سياسي لها إلى العام ١٩٤٩، حين طرحت المسألة الأمازيغية داخل الحركة الوطنية، التي عاشت بفضل ذلك ما سمي بـ «الأزمة البربرية» التي كان أحد

(١) في الحقيقة، كانت حركة مجتمع السلم، أو حركة المجتمع الإسلامي سابقاً، قد شاركت في اللعبة السياسية الرسمية قبل هذا التاريخ بدخولها مؤسسات الفترة الانتقالية، التي ظهرت بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التعددية الأولى في بداية العام ١٩٩٢.

(٢) من الوجوه الفكرية والسياسية المعروفة بقربها من التيار الإخواني، الشيخ فضيل الورتلاني الذي كان من قيادات جمعية العلماء المسلمين نفسها القريبة كتنظيم؛ هذا التيار الذي حاول «اختراق» أكثر من تنظيم سياسي جزائري، ووصل إلى درجة أن أحد مفكره (توفيق الشاوي) همّ بوضع مسودة أول دستور للجزائر بعد الاستقلال مباشرة.

الفاعلين فيها زعيم جبهة القوى الاشتراكية، حسين آيت أحمد نفسه^(٣).

من الناحية المنهجية، وفضلاً على التحليل الوثائقي الذي قمنا به للنصوص المركزية للأحزاب (أنظمة داخلية وقوانين أساسية)، فإننا اعتمدنا كذلك على مجموعة من المقابلات التي أجريناها مع قيادات حزبية ممثلة لكل أحزاب العيّنة، وحاولنا فيها أن تضم كذلك قيادات «منشقة» عن أحزابها الأصلية، فضلاً، بالطبع، على القيادات التي استمرت في العمل الحزبي الرسمي، إيماناً منا بأن المنشقين يمكن أن يكونوا مصدر معلومات دقيقة عن التنظيم الداخلي للأحزاب وموازين القوى داخله، من خلال الممارسات الفعلية اليومية التي صنفناها في هذه المقدمة، ضمن الممارسات غير الرسمية، مقارنة بالممارسات الرسمية التي تحاول التقيّد بالقوانين والنصوص الضابطة للعمل الحزبي الرسمي. فالقيادي المنشق يمكن اعتماده من هذه الزاوية كمصدر أول للخبر من داخل التنظيمات الحزبية، خاصة في الحالة الجزائرية التي تنعدم فيها الدراسات العلمية حول الحزب الجزائري الذي يبقى دائماً بعيداً عن التناول العلمي الأكاديمي، خاصة إذا تعلق الأمر بدراسات من الداخل. ولا شك في أن لإرث السرية التي عرفها الكثير من القيادات، وحتى الأحزاب، إضافة إلى الأحادية التي ميزت التجربة الجزائرية السياسية لسنين طويلة، دوراً في تفسير هذه الضبابية التي ما زالت تلفّ عمل الحزب لفترة عقدين بعد الانتقال الرسمي إلى التعددية.

عندما يمسّ الانشقاق قيادات وطنية معروفة، ويتم بشكل جماعي ودوري، كما هو حاصل في حالتنا جبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية، فإنه قد يفيدنا في فهم الكثير من المعطيات المتعلقة بتسيير الحزب من الداخل، ويجيبنا بشكل مباشر عن أسئلة الدراسة التي تقيس مدى التسيير الديمقراطي للتنظيم السياسي، خاصة في حالة لجوء القيادات المنشقة إلى توثيق خلافاتها التي لا تبقى، كما يحصل عادة، حبيسة المستوى الشفهي الشخصي. إنها صراعات لا ننسى أنها تصل في الغالب إلى مسامع الرأي العام عن طريق الإعلام المكتوب، وقد تتحول إلى قضية صراع تتدخل فيها الإدارة الرسمية ممثلة في وزارتي الداخلية والعدالة.

لهذا اخترنا «حالة الانشقاق» كلحظة يمكن أن تعرّفنا على التسيير الفعلي للحزب، وهو في حالة أزمة قد تكون أكثر إيضاحاً لنوعية العلاقات السائدة بين الفرد - المناضل والمؤسسة، كما قد تكون هذه اللحظة النزاعية وسيلة أكثر قرباً إلى فهم الثقافة التنظيمية السائدة داخل الحزب ومؤسساته المختلفة. باختصار، فضلنا حالة النزاع والأزمة لمناقشة مدى ديمقراطية الحزب، بدل حالة الهدوء والسكينة التي قد تكون حالة خادعة وغير تعبيرية.

أولاً: التجربة الاشتراكية الفرنسية

كما هو مطلوب في الدراسة، وقبل الدخول في التعريف بتفاصيل الحالة الجزائرية، علينا التعرّيج قليلاً للتعرف على حالة «الحزب الديمقراطي» كما عاشتها التجربة الفرنسية،

(٣) انظر مؤلفات المؤرخ محمد حربي التي تكلمت عن الأزمة البربرية، ومنها مؤلفه الشهير: Mohamed Harbi, *Le FLN mirage et réalité* (Alger: Editions Naqd-Enal, 1990).

من خلال حالة الحزب الاشتراكي الفرنسي تحديداً، التي لم تتأثر بها قطّ الانتخابات الجزائرية التي فضّلت تقليد تجربة الدولة في فرنسا، بدل تجربة الحزب. فقد قلّدت الدولة في بعض خصائصها التنظيمية ومركزيتها الشديدة، أكثر من أي شيء آخر، في حين كان التأثير بتجربة الحزب الشيوعي الفرنسي أكثر حضوراً لدى بعض أجيال الجزائريين، وبعض الأحزاب الجزائرية التي تبنت بعض مبادئ التسيير المركزي، وسيطرة الهياكل البعيدة عن ثقافة التسيير الديمقراطي التي عرفت بها التجربة الشيوعية الستالينية.

لقد ارتبطت نشأة الحزب الاشتراكي الفرنسي بالحركة العمالية والصراعات الفكرية والسياسية التي عاشتها لفترة طويلة، قبل أن يتمظهر على شكل حزب سياسي، ضمن خارطة الأحزاب الفرنسية. فالبدايات الأولى للحزب كانت في العام ١٩٠٥ تحت تسمية «سفيو» (SFIO)، وهو الفرع الفرنسي للأهمية العمالية، قبل أن تظهر الصراعات الفكرية والسياسية التي انشقت على أثرها الحزب الشيوعي الفرنسي عن التنظيم الاشتراكي الأم في مؤتمر «تور» في العام ١٩٢٠.

فكرياً، استمر الحزب الاشتراكي في التعبير عمّا يميّز «الاشتراكية الفرنسية» من خصوصيات، بالمقارنة بالفكر الاشتراكي الأوروبي، كما برز عند الماركسية أو التيار العمالي البريطاني، لتبقى تلك السيطرة التي فرضها بعض الوجوه السياسية على نشأة الحزب وتطوره السياسي والفكري من أهم ما ميّز الحياة الحزبية الفرنسية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالحزب الاشتراكي. فقد أدت «الزعامات الحزبية» على طول تاريخ الحزب دوراً مهماً في نشأته وتطوره، بدءاً من جان جوراس^(٤) إلى غاية فرنسوا ميتران^(٥)، وهي سيطرة جعلت الحزب الاشتراكي يظهر في الكثير من الأحيان كحزب «أعيان»، تعلق الأمر بالمنتخبين المحليين أو بالقيادات والانتخابات الوطنية.

ويمكن عدّ الصراعات السياسية والفكرية مع الحزب الشيوعي الفرنسي، كتيار يساري منشق وكحليف ومنافس، هي الأخرى، من المحطات الضرورية، لفهم ما ميّز من طرح للمسألة الديمقراطية داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي. فقد كانت محطة الصراع حول العلاقة بين النقابي والسياسي والديمقراطية داخل الحزب، وجدلية الوطني والأممي، وأساليب التغيير السياسي وأدواته (العمل البرلماني والانتخابات... للخب)، والموقف من النزاعات الدولية والحروب، من أهم نقاط هذا الصراع داخل اليسار الفرنسي الذي أخذ أبعاداً تنظيمية، ميّزت، وما زالت تميّز التجربة الاشتراكية التي تبنت الأطروحات الأكثر ديمقراطية.

(٤) جان جوراس (١٩٨٥-١٩١٤)، أستاذ محاضر وصحفي، من القيادات السياسية التي أثّرت في التشكيل الفكري والسياسي للحزب الاشتراكي الفرنسي. ساهم في قيادة الحزب وتوحيده، انتُخب أكثر من مرّة كنائب. وقد تمّ تكوين مؤسسة فكريّة وسياسية باسمه تدافع عن الديمقراطية والاشتراكية في أوروبا والعالم، <http://www.jean-jaures.org> < .

(٥) فرنسوا ميتران (١٩٩٦-١٩١٦)، رئيس جمهورية فرنسا (١٩٨١-١٩٩٥)، نائب وزير أكثر من مرّة. المسؤول الأوّل عن الحزب الاشتراكي الفرنسي (١٩٧١-١٩٨١).

يتميّز الحزب الاشتراكي الفرنسي، كحياة سياسية وتنظيمية، بارتكازه على ما يسمّى بـ «العرائض» (Les Motions) التي تهيكّل حياة الحزب السياسية، وتحدّد مصير مؤتمراته ونتائجها. وهي عرائض تتبناها قيادات حزبية ويتم الدفاع عنها بمناسبة انعقاد مؤتمرات الحزب لتكون نتيجتها محصّلة موازين القوى بين التيارات السياسية داخل الحزب، في محطة معينة. وهذه العرائض تعكس وجهات النظر المختلفة السائدة للقضايا السياسية المطروحة وطرق حلها، وتتبناها القيادات الحزبية ويلتف حولها المناضلون والمؤيدون، على شكل نواذ فكرية وجمعيات وأفراد من داخل الحزب، وحتى من خارجه.

فوراء المرشحة السابقة للرئاسة الفرنسية في مواجهة الرئيس ساركوزي (في العام ٢٠٠٧)، سيفولان رويال، نجد أكثر من ناد وجمعية، بما فيها تلك الجمعيات التي يترأسها مؤيدون ليسوا مناضلين أصلاً في الحزب، كما هو حال جمعية «ديزير دافينير» (Désirs D'Avenir) التي تتبنّى، كجمعية، مواقف وآراء سيفولان. كما أن مجموعة «لا لين كلير» (La Ligne Claire) هي الأخرى من التجمّعات المؤيدة للزعيمة السياسية نفسها، وتضم في الأساس رؤساء بلديات المدن الكبرى والمنتخبين الذين يحتلون مواقع حزبية واجتماعية مهمة في حياة الحزب والحياة السياسية الفرنسية بصفة عامة.

وتملك الأمانة العامة للحزب الحالية مارتين أوبري الشبكة نفسها من المؤيدين المنظمين على أكثر من شكل قانوني داخل وخارج الحزب الذي حافظ على هذا الشكل من التنظيم والتسيير منذ نشأته، كامتداد للنوادي والمجموعات التي كوّنت الحزب في الأساس، وحافظت على وجودها القانوني والفعلي، بعد مؤتمر إيبناي (في العام ١٩٧١)، الذي كان مؤتمر الوحدة بين مجموعات وحساسيات اشتراكية متنوعة تعكس الاشتراكية الفرنسية وخصوصياتها.

وتعتمد أوبري، فضلاً على جمعية «ريفورمييه» (Réformer) التي تترأسها، على جمعيات ونواد كثيرة تترأسها وجوه سياسية معروفة داخل الحزب مؤيدة لها، كما هو حال جمعية «راسومبليه آغوش» (Rassembleur a Gauche) التي يتزعمها الوجه الاشتراكي المعروف لوران فابييس، رئيس الوزراء الأسبق (١٩٨٤ - ١٩٨٦).

لا يعني الاعتراف بهذا الشكل التنظيمي، الذي يسمح بالتعددية والتيارات المنظمة داخل الحزب، الضعف أو عدم القدرة على المواجهة والتجديد، فقد عُرف عن الحزب الاشتراكي قدرة تجنيد كبيرة على مستوى المحافظات، وفي القاعدة، ليس في منافسة أحزاب اليمين فقط، بل حتى في مواجهة أحزاب اليسار المختلفة التي كثيراً ما تحالف معها الحزب الاشتراكي لتحقيق انتصارات سياسية مهمة^(٦).

وقد طور الحزب الاشتراكي كثيراً من طرق ووسائل تدخّل المناضل في اتخاذ القرار، يتعلق الأمر بانتخابات المسؤولين أو مناقشة وتبني القرارات السياسية، وهي مشاركة تجاوزت المناضل المنخرط إلى المحب الذي يتم التعامل معه من خلال مشروع «برنامج المحب»، علماً

(٦) كمثال البرنامج المشترك الذي فاز على أثره الرئيس فرانسوا ميتران في العام ١٩٨١.

بأن كل المسؤوليات داخل الحزب تُمنح عن طريق الانتخاب، يتعلق الأمر بقيادة فروع الحزب القاعدية أو بقيادة المحافظات، وصولاً إلى القيادة الوطنية. كما أن المناضلين هم من ينتخبون داخل هياكل الحزب المختلفة المرشحين لكل المسؤوليات داخل أو خارج الحزب، بمناسبة الاستحقاقات الانتخابية المختلفة، الأوروبية، التشريعية أو الرئاسية.

تنظيماً، لا يكفي الحزب دائماً بالمؤتمرات الدورية التي يفرضها قانون الحزب، بل إنه يطور الكثير من اللقاءات المنتظمة، كالجامعات الصيفية^(٧) التي تعدّ مناسبة سنوية للقاء بين المناضلين والقيادات لتحضير الدخول الاجتماعي في جو غير رسمي يغلب عليه طابع النقاش الحرّ والحميمية، فضلاً على لقاءات شتوية أخرى واحتفالات عديدة في بداية فصل الصيف^(٨).

وقد طور الحزب الاشتراكي، الذي يملك قاعدة واسعة لدى الفئات الوسطى المتعلمة والمرأة، أشكالاً جديدة من التجنيد، وتدخل المناضلون من خلال الجمعيات العلمية ونوادي النقاش والفكر التي تساهم في وضع السياسات ومناقشتها، تمهيداً لعقد المؤتمرات واستعداداً للاستحقاقات الانتخابية المهمة، كما هو حاصل مع تجربة «تيرا نوبا» (Terra Nova) التي دافعت عن فكرة تنظيم انتخابات أولية بين المرشحين إلى الرئاسة، للحسم في شأن المرشح الرسمي للحزب، قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، كما يحصل داخل التجربة الحزبية الأمريكية، وهي الفكرة التي يمكن أن تتحقق بمناسبة الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠١٢.

ويمتلك الحزب الاشتراكي قاعدة جماهيرية واسعة نسبياً بين الفئات الوسطى تحديداً، ولا سيما الأطر والمثقفين، والمعلمين والنساء، وهو ما يتأكد من قوة حضور الفروع الحزبية المنتشرة في الجامعات والمعاهد العلمية، على حساب الفروع القديمة التي كانت أكثر انتشاراً في المؤسسات الاقتصادية وأماكن العمل المرتبطة بالفئات المؤهلة والأطر، على وجه الخصوص، باعتبار أن ما ميّز الحزب تقليدياً، هو تمثيله للفئات المؤهلة والأطر داخل عالم الشغل، في مواجهة الحزب الشيوعي الذي استحوذ على القاعدة العمالية الأقل تأهيلاً. فقد أعلن الحزب بمناسبة مؤتمر رمس (في العام ٢٠٠٨) عدد المنخرطين لديه بما يصل إلى ٢٣٢,٥١١ مناضلاً، ليصل العدد الفعلي في العام ٢٠٠٩ إلى ٢٠٣,٠٠٠ مناضل، بعد أن أقصى الحزب من صفوفه ٤٨,٠٠٠ منخرط سابق، كانوا قد توقفوا عن تسديد اشتراكاتهم لمدة عامين، كما تحدد لوائح الحزب. وهو عدد يبقى معقولاً، إذا راعينا ما اعتري التجنيد الحزبي من تدهور في الكثير من التجارب الديمقراطية الأوروبية، وحتى في العالم.

انتخابياً، تؤكد النتائج التي حصل عليها الحزب الاشتراكي أنه مستمر كحزب سياسي فاعل في الحياة السياسية الفرنسية، رغم الهزّات التي عرفها، فقد انهزم مرشح الحزب ليونال جوسبلن، على سبيل المثال، في الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٢، ولم يحصل إلا على

(٧) انظر موقع الحزب الاشتراكي الفرنسي (Parti Socialiste (PS))، <http://www.parti-socialiste.fr/>، <http://www.universite-dete.fr/>.

(٨) ما يُطلق عليه باحتفالات الزهرة الحمراء التي هي شعار الحزب الرسمي.

١٨، ١٦ بالمئة من أصوات الفرنسيين، مما جعله يغيب عن الدور الثاني للانتخابات التي حسمها لصالحه الرئيس جاك شيراك في مواجهة ممثل أقصى اليمين جان - ماري لوبان. وقد حافظ الحزب، رغم ذلك، على حضور معقول في التشريعات التي تمت في العام نفسه، عندما استحوذ على ربع أصوات الفرنسيين، أي بنسبة ٢٤, ٢ بالمئة، وتم هذا الأمر في وقت تدهورت فيه نتائج أحزاب اليسار الأخرى، كما حصل مع الحزب الشيوعي الفرنسي.

ويعوّل الحزب الاشتراكي كثيراً على النتائج التي سيحققها (بحسب نوع الانتخابات: انتخابات تشريعية، أو محلية، أو رئاسية، أو تشريعية أوروبية) في الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠١٢، من أجل العودة إلى رئاسة الجمهورية^(٩)، بعد تجربة فرنسوا ميتران التي دامت عهدين كاملين (١٩٨١/١٩٩٥)، وعرفت تحقيق الكثير من الانتصارات على أكثر من صعيد.

ثانياً: المحدّدات الاجتماعية والسياسية الكلية: إرث التجربة التاريخية

سنحاول، تحت هذا العنوان، أن نتعرّف على المحدّدات التاريخية التي تموّعت داخلها الظاهرة الحزبية في الجزائر وأطرها. فالحزب، كأية مؤسسة أخرى لها تاريخ، يمكن أن نفهم الكثير من الأمور المتعلقة بتسييره وأهدافه، ومدى تحقيقها، وطرق تسييره، إذا عرفنا سيرورته التاريخية التي تحدّد النظرة السائدة إليه اجتماعياً. والأمر نفسه ينطبق على الفاعلين السياسيين، أفراداً كانوا على مستوى قمة الهرم الحزبي أو على مستوى قاعدته. فمعرفة تاريخهم يمكن أن تسهّل علينا فهم تصوّراتهم ومواقفهم ونظرتهم إلى محيطهم، كفاعلين سياسيين داخل تنظيمات سياسية.

لنبدأ بتلك المحدّدات ذات الطابع السياسي والهيكلية المرتبطة بمكانة الحزب داخل النظام السياسي الجزائري، التي لا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى التجربة التاريخية للجزائريين التي بنوا على أساسها تلك الصورة السلبية التي خرجوا بها للحزب السياسي، بعد تجربة الحركة الوطنية التعددية التي عاشوها، بدءاً من عشرينيات القرن الماضي ولغاية اندلاع ثورة التحرير في العام ١٩٥٤.

لقد لجأ الجزائريون فعلاً إلى تشكيل العديد من الأحزاب السياسية، بدءاً من مرحلة عشرينيات القرن الماضي، وهم تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي. وتكوّنت هذه الأحزاب بعد التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري، بعد مرور قرن كامل على الاحتلال الفرنسي، وأفرزت قوى اجتماعية افتتحت بضرورة العمل السياسي، بعد أن جرّب المجتمع الجزائري، وقواه الفاعلة التقليدية في السابق، أساليب العمل المسلّح، تحت شكل الانتفاضات الريفية المسلحة، لمدة حوالى نصف قرن من الزمن، منذ بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر.

(٩) قد تتحقق هذه العودة عن طريق الأمينة العامة الحالية مارتين أوبري، رئيسة مدينة ليل وابنة جاك دولور، الوجه النقابي الاشتراكي المعروف.

لقد كانت الانتفاضات الريفية المسلحة تحت قيادة نمط تقليدي من الزعامات، من أبناء القبائل، عُرف باستعمال واضح للخطاب الديني التقليدي، ولجوء إلى أشكال من المواجهة العسكرية ضد الجيش الفرنسي، التي انتهت لغير صالح الطرف الجزائري، بعد عدة تجارب قاسية كانت نتيجةها الأساسية تحطيم البناء القبلي نفسه الذي ميّز المجتمع الجزائري، بعد أن أنهى الاستعمار الفرنسي لصالحه عملية تفكيك كل القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لهذا البناء القبلي ذاته: الملكية الزراعية الجماعية، وكل أشكال التضامن والعلاقات المرتبطة بها، بما فيها المؤسسات التعليمية والرمزية. إنها نتيجة منطقية انتهى إليها هذا الصراع بين قوة رأسمالية صاعدة ممثلة في الطرف الفرنسي ومجتمع تقليدي في حالة تقهقر.

كان لزاماً على المجتمع الجزائري، للانطلاق من جديد، انتظار تحولات نوعية جديدة ظهرت في المدينة الجزائرية هذه المرة، بدل الريف، الذي كان الحاضنة الأساسية للانتفاضات المسلحة. لقد أفرزت هذه التحولات قوى اجتماعية جديدة كان على رأسها الفئات الوسطى التي أنتجها نمط الإنتاج الرأسمالي الكولونيالي، المشوّه. فقد أفرز نظام التعليم الاستعماري بعض الفئات المتعلمة، تعليماً ابتدائياً ومتوسطاً في الغالب، وبإحدى اللغتين (الفرنسية أو العربية)^(١٠)، احتلت مواقع مهنية في الإدارة والتعليم وبعض المهن «الفكرية» الأخرى المكلفة بتسيير وتأطير المجتمع الجزائري، وهو يعيش حالة استعمارية استيطانية طويلة.

فضلاً على هذه الفئات الوسطى المتعلمة الأجيال والحرّة، أنتج نمط الإنتاج الرأسمالي المشوّه بعض الفئات المالكة الوسطى الأخرى، المرتبطة بالعمل التجاري أساساً، إلى جانب تلك القوى الريفية الزراعية المالكة التي ظهرت في الريف الجزائري، لكنها استثمرت وسكنت وعاشت كذلك في المدينة، لتكون على رأس المستفيدين من نظام التعليم، بكل أنواعه الفرنسي و«الأهلي»، وتقترّب أكثر من الإدارة الفرنسية التي استطاعت أن تعيّن داخلها الكثير من أبنائها، في مواقع مختلفة. وهذا الوضع سمح لهذه الفئات بفرض سيطرتها بعد الاستقلال على مستوى الكثير من مؤسسات السيادة والتسيير السياسي. وهي السيطرة التي لا تتناسب إطلاقاً مع حجم هذه الفئات المالكة والمتعلمة داخل المجتمع الجزائري.

قد يكون تقديم هذه السوسيولوجيا الحزبية التي عكست التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري ناقصاً، إذا لم نذكر تلك الفئة الواسعة من العمال التي أفرزتها الهجرة إلى فرنسا تحديداً، والتي كان لها دور سياسي مركزي في تاريخ الجزائر، ليس في تشكيل الأحزاب فقط، بل في قيادتها وتأطيرها، أثناء مرحلة التعددية الحزبية التي عرفتها الحركة الوطنية، وبعد ذلك أثناء ثورة التحرير^(١١).

(١٠) عدم ظهور مثقفين مزدوجي اللغة في الجزائر، كان وراء الكثير من الأزمات التي عرفتها الجزائر، ليس في المجال الثقافي فقط، بل في المجالات السياسية، كما حاولنا أن نبين في دراستنا. انظر: عبد الناصر جابي، الدولة والنخب (الجزائر: دار الشهاب، ٢٠٠٨).

(١١) تميّزت تجربة الهجرة الجزائرية بتكوين فدرالية فرنسا لجهة التحرير، التي أطرت ونظّمت مساهمة الهجرة الجزائرية بمختلف مكوناتها، وعلى رأسها العمال. وقد كان لهذه الفدرالية مواقف سياسية =

لقد تشكّلت في الجزائر أحزاب سياسية مختلفة، ممثلة لكل أنواع الطيف السياسي، بدءاً من عشرينيات القرن الماضي، في المهجر بين العمال وفي الجزائر. فظهر حزب نجم شمال أفريقيا^(١٢) في فرنسا الذي كان أقرب إلى حزب مغاربي منه إلى حزب جزائري خالص، لمشاركة الكثير من المغاربة والتونسيين في نشاطاته وقيادته، قبل استحواذ الجزائريين عليه. وقد عُرف حزب نجم شمال أفريقيا في مراحل تاريخية مختلفة تحت تسميات عديدة، منها: «حزب الشعب»، ثم «حركة انتصار الحريات الديمقراطية»، وكانت قواعده، وحتى قياداته، مكوّنة في الأساس من العمال المهاجرين، قبل انضمام الكثير من الفئات الشعبية إليه، بعد دخول قياداته إلى الجزائر، بدءاً من عقد الأربعينيات^(١٣)، ليرز بعد هذه الفترة، كذلك، الحزب الشيوعي الجزائري، الذي كان من ميزاته أنه حزب مختلط شارك فيه الجزائري المسلم والأوروبي. إنه حزب زواج في قواعده وقياداته بين الصبغة العمالية والبرجوازية الصغرى المثقفة، وشمل بعض الجيوب الفلاحية والريفية المحدودة لدى أجراء الزراعة، وحتى بعض الفلاحين الصغار^(١٤).

وبعد فترة قصيرة، ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين^(١٥) التي قامت ببعض أدوار الحزب السياسي والجمعية الثقافية في الوقت نفسه. وكان على رأس هذه الجمعية المثقفون المعربون القريبون من التيار الإصلاحي، واستطاعت أن تجند الكثير من القوى الريفية، وحتى الحضرية، حول مواضيع يغلب عليها الطابع الثقافي والفكري، كمسألة نشر التعليم والدفاع عن اللغة العربية والدين الإسلامي. وقد تم تكوين تنظيمات سياسية كثيرة، أيضاً، ممثلة للفئات الوسطى والبرجوازية الصغيرة الناشئة، من قبل بعض الشخصيات، كفرحات عباس^(١٦)، وقبله د. بن جلون، كحزب الاتحاد الديمقراطي. وأخذت أحزاب في بداياتها الأولى تنادي باندماج الجزائريين كمواطنين فرنسيين، حتى وإن احتفظوا

= متقدمة داخل جبهة التحرير، كما ساهمت سياسياً ومالياً بشكل واضح في دعم ثورة التحرير التي قدّمت لها الكثير من النخب السياسية المتميزة. لمزيد من التفاصيل حول دور الفدرالية، انظر: Ali Haroun, *La 7 Wilaya: La Guerre du FLN en France, 1945-1962* (Paris: Seuil, 1986).

(١٢) حزب كان قريباً جداً من الحركة الشيوعية، لكنه ابتعد بعد مدّة عنها بعد طرحه لمسألة الاستقلال، واقترب قياديه من شخصيات مشرقية وعروبية.

(١٣) لمزيد من التفاصيل حول خصائص الوطنية الجزائرية ودور الفئات العمالية المختلفة داخلها، يمكن الرجوع إلى مؤلفات المؤرخ الفرنسي المتخصص في تاريخ الجزائر، بنيامين سطورا، منها على وجه الخصوص: Benjamin Stora: *Le Nationalisme algérien avant 1954* (Paris: CNRS, 2010), et *Ils Venaient d' Algérie: L'Immigration Algérienne en France, 1912-1992* (Paris: Fayard, 1992).

(١٤) Nacer Djabi et Kaidi Lakhdar, *Une Histoire du syndicalisme algérien* (Alger: Chihab, 2006).

(١٥) تكوّنت الجمعية رسمياً في آذار/مارس ١٩٣١، تحت قيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس، ليخلفه الشيخ البشير الإبراهيمي بعد وفاته عام ١٩٤٠.

(١٦) صيدلي جزائري من الطاهير بولاية جيجل، عاش وناضل في مدينة سطيف، عُيّن في العام ١٩٥٨ كأول رئيس للحكومة المؤقتة في الجزائر، ورئيساً للمجلس التشريعي بعد الاستقلال، ليستقيل من كل مناصبه ويدخل في معارضة للنظام احتجاجاً على طريقة وضع الدستور.

بخصوصياتهم الدينية وقوانينهم المدنية، لتتطور مع الوقت وتطالب بالاستقلال، ضمن جبهة التحرير الوطني.

كما نشأت أحزاب سياسية اختلفت في برامجها السياسية وسوسولوجية قواعدها الاجتماعية وقياداتها، لكنها اشتركت في مرحلة متأخرة من الحركة الوطنية في القبول باللعبة السياسية داخل النظام الكولونيالي من خلال أدوات العمل السياسي المعروفة، وعلى رأسها الانتخابات^(١٧) (أربعينيات القرن الماضي).

ظهر الحزب السياسي والجمعية والجريدة والفريق الرياضي والمسرحي في الفترة التاريخية نفسها تقريباً في الجزائر (العشرية الثانية من القرن الماضي) لأداء الأدوار نفسها: تمثيل الجزائريين المسلمين وتجنيدهم للحصول على بعض حقوقهم التي لم يحصلوا عليها عن طريق الانتفاضات المسلحة التي قادتها القوى الريفية والقبلية قبل ذلك^(١٨). لقد ظهر الحزب بعد أن استخلص الجزائريون درساً أساسياً من مواجهتهم العسكرية للاستعمار الفرنسي، مفاده أن موازين القوى العسكرية والسياسية ليست في صالحهم، وعليهم بالتالي أن يشاركوا في اللعبة السياسية، للمطالبة ببعض حقوقهم على الأقل، عن طريق الحزب ومختلف أدوات التجنيد الاجتماعي، الثقافي والسياسي، المختلفة هذه المرة.

هذا الدرس استخلصه كل المجتمع الجزائري، بكل أنواع قياداته، لكن الذي وضعه على المحك كانت هذه الفئات الحضرية الناشئة، غير المتجانسة، التي بادرت إلى تكوين الأحزاب والجمعيات والجرائد في المدن التي دخلتها، بدءاً من هذه المرحلة^(١٩) ... الخ.

هناك درس ثان من الممكن استخلاصه أيضاً، بعد ثلاثة عقود من التجربة الحزبية التعددية داخل اللعبة السياسية الاستعمارية، وهو أن الدفاع عن حقوق الجزائريين، وحلّ المسألة الوطنية، غير ممكنين داخل اللعبة السياسية الاستعمارية المشوّهة وبواسطة الحزب السياسي والانتخابات التي جُربت بدون فائدة^(٢٠). إنه درس توجه نتائجه ضد الفئات الاجتماعية التي قادت العملية السياسية، أي تلك التي كوّنت الأحزاب وشاركت في اللعبة السياسية^(٢١).

(١٧) انتخابات العام ١٩٤٦، كانت التجربة الأساسية التي اكتشف من خلالها الجزائريون استحالة العمل السياسي من داخل النظام الاستعماري.

(١٨) Benkada Saddek, «Revendications des Libertés publiques dans le nationalisme algérien: Le Cas de la liberté d'association, 1919-1954», dans: Omar Derras, Coord., *Le Mouvement associatif au Maghreb* (Rabat: Editions Crasc, 2000).

(١٩) يمكن الرجوع إلى مؤلفات المؤرخين الذين تطرّقوا إلى دراسة هذه المرحلة، ومن بينهم محفوظ قداش. انظر: Mahfoud Keddache, *Histoire du Nationalisme algérien, 1919-1951* (Paris: Broché, 2003).

(٢٠) تزوير الانتخابات من قبل الإدارة الفرنسية في الجزائر خلال هذه الفترة أصبح يضرب به المثل عالمياً، كأن يُقال انتخابات على الطريقة الجزائرية أو انتخابات نجلان، على اسم الحاكم العام الفرنسي الذي نظّمت الانتخابات في وقته.

(٢١) تحوّلت المشاركة في اللعبة السياسية خلال هذه الفترة إلى نوع من التّهمة بالتعاون مع الاستعمار، عمّمت على كل الفئات البرجوازية والمتقفة ليتحوّل هذا العداء إلى مكوّن أساسي ضمن الثقافة السياسية الشعبية السائدة.

تماماً مثلما حصل للقيادات الدينية القبلية، بعد أن فشلت في مواجهتها العسكرية ضد الاستعمار الفرنسي.

يتمثل ما استُخلص من الدرس الثاني في أن حلّ المسألة الوطنية والوصول إلى الاستقلال يكمنان في اللجوء إلى العنف الثوري، الذي لا بد من أن يقوده تنظيم سياسي واحد، وليس مجموعة أحزاب، بعد أن فشلت التعددية والأحزاب في حلّ المسألة الوطنية، لمدة عقود، بعد تكوينها، وهو ما حصل فعلاً في أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ عندما دعت جبهة التحرير كل مناضلي الأحزاب، إلى حلّ أحزابهم والانضمام إلى الثورة كأفراد، وهو اقتراح عملت به جلّ الأحزاب السياسية الجزائرية على مضض، وتحت درجات متفاوتة من الإكراه، لفترة استغرقت عامين بعد اندلاع ثورة التحرير، باستثناء الحزب الشيوعي الذي رفض الاقتراح، واستمر إلى غاية الاستقلال، ليحلّ في عامه الأول^(٢٢).

الأهم من حلّ الأحزاب، كانت الصورة التي روّجت بعد الاستقلال للأجيال الصغيرة في السن، التي لم تعيش التجربة مباشرة، عن العمل الحزبي التعددي، الذي اتهم بتعطيل حلّ المسألة الوطنية. وقد أصبح بذلك العمل الحزبي مرادفاً للبرجوازية، وأصبح الحزبيون هم الفئات المستفيدة من الحالة الاستعمارية في عيون جماهير الشعب والفئات الشعبية التي جندتها الثورة خارج اللعبة الحزبية^(٢٣).

وقد تحوّلت هذه الصورة السلبية عن العمل الحزبي وأدواته إلى مكوّن رئيسي من خطاب الدولة الوطنية السياسي، الذي أعيد إنتاجه الموسع عن طريق وسائل التنشئة والترويج، كالكتاب المدرسي والتلفزيون والتاريخ الرسمي ... الخ. وقد زاد الصورة قبحاً، الممارسات السياسية الحزبية الأحادية التي استمرت لمدة أكثر من ربع قرن بعد الاستقلال (١٩٦٢ - ١٩٨٨).

لقد دشنت الجزائر مرحلة ما بعد الاستقلال بفرض الأحادية الحزبية القريبة من النمط السائد في بعض التجارب العربية (مصر الناصرية، والتجربة البعثية)، وفي دول المعسكر الاشتراكي، بحيث لم يكن وارداً تماماً لدى النخب المسيطرة داخل مؤسسات الثورة، تقليد التجربة الفرنسية الليبرالية في ميدان تنظيم الأحزاب أو التعددية. في المقابل، قلّدت بشكل شبه كامل نموذج الدولة اليعقوبية الفرنسية، بكل المركزية التي عرفت بها، أحادية حزبية احتل فيها الحزب، رغم ذلك، موقعاً ثانوياً جداً، داخل مؤسسات الدولة الأخرى التي

(٢٢) التحقت جمعية العلماء بالثورة رسمياً في العام ١٩٥٦، أي بعد اندلاعها بعامين، كما التحق بها عباس فرحات ليصبح أوّل رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في العام ١٩٥٨، في حين كان التحاق الحزب الشيوعي أكثر إشكالاً، فقد حاول في الأول أن ينظّم حضوراً عسكرياً في جبال ولايات الوسط الجزائري، لكن التجربة سرعان ما فشلت، لتكون مساهمة الشيوعيين في الثورة على شكل فردي في الغالب بعد توقّف هذه التجربة.

(٢٣) الصراع بين الحزبيين القدماء وغير الحزبيين من الذين التحقوا بالثورة مباشرة استمر بأشكال مختلفة، فقد رفض الرئيس بومدين، على سبيل المثال، تعيين أيّ وزير من الحكومة المؤقتة، من الحزبيين القدماء، في حكوماته المختلفة بعد وصوله إلى السلطة في العام ١٩٦٥.

سيطرت فيها الأجهزة الأمنية والعسكرية في الواقع، لتترك للإدارة حق التسيير العلني والشكلي، في مواجهة المجتمع، بواسطة الحكومة والجهاز الإداري بمختلف مستوياته.

لم يكن اختلال موازين القوى المؤسساتية داخل جسم الدولة لغير صالح التنظيم الحزبي، الذي أصبح يطلق عليه اسم «جهاز الحزب»، هو الخاصية الوحيدة للوضع الجديد بعد الاستقلال، فقد ظهرت كذلك أنواع من الخصوصيات السوسيولوجية ارتبطت بالحزب، بعد أن تخصص في أداء أدوار محددة وثانوية داخل اللعبة السياسية الرسمية الكلية، التي كانت أقرب إلى المهام الأيديولوجية، وتأطير المواطنين لصالح الإدارة وأصحاب القرار، ليرتبط الحزب أكثر، جراء هذه الأدوار، بالفئات المتعلمة المعزبة، وبالعالم الريف أكثر من المدينة، بعد أن تبين، من خلال التجربة، أن الحزب الأحادي لم يستهو الفئات المتعلمة، خاصة باللغة الفرنسية، ولا النساء ولا الشباب، ليتحول إلى وسيلة ترقية اجتماعية لبعض الفئات المتعلمة تعليماً متوسطاً باللغة العربية، كان على رأسهم المعلمون وموظفو الدولة، الذين احتكروا لصالحهم العملية الانتخابية، تنظيماً وترشحاً، كما احتكروا بشكل لافت للنظر هياكل الحزب القاعدية والوسطى، وحتى جزءاً كبيراً من المناصب القيادية العليا.

ثالثاً: بداية التعددية الحزبية: دستور ١٩٨٩

يُعتبر «جهاز الحزب» الذي استمر على حاله هذا كل الفترة البومدينية، ليحاول الانتعاش لمدة قصيرة، في بداية حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، قبل أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، التي أعلن بعدها مباشرة عن دخول الجزائر مرحلة التعددية الحزبية، بعد المصادقة على دستور ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩، تعددية جديدة لم تقبلها قيادة حزب جبهة التحرير إلا مكرهة، بعد أن تم توجيه جزء من الحركة الاحتجاجية، في تشرين الأول/أكتوبر، ضد قيادتها الوطنية تحديداً، التي قُدمت ككبش فداء للغضب الشعبي^(٢٤).

خلال هذه الفترة من التجربة الحزبية الأحادية، وما أفرزته من مكانة للحزب داخل هياكل الدولة وموازن قوى بين الأجهزة المختلفة، كان من السائد أن تتدخل الإدارة والأجهزة الأمنية المختلفة في عمل الحزب الداخلي على المستوى المركزي والمحلي^(٢٥)، وأن تتدخل في

(٢٤) أقيّل الرجل القوي في الحزب محمد شريف مساعديّة من على رأس هرم السلطة الحزبيّة، واستُبدل بعبد الحميد مهري كأمين عام للحزب. فقد اتّهم الرجل، ومن ورائه الحزب، بالوقوف في وجه الإصلاحات التي تبناها الرئيس، وجزء من المؤسسات السياسية الأخرى، المدينة منها والعسكرية.

(٢٥) انظر التفاصيل الكثيرة الواردة في كتاب الوزير الأسبق وعضو اللجنة المركزية للحزب د. علي بن محمد الذي نقتبس منه هذه الصورة، وهو يتكلّم عن أوّل مؤتمر لحزب جبهة التحرير في عهد الرئيس بن جديد في حزيران/يونيو ١٩٨٠، بعد أن عرف الحزب نوعاً من النشاط والحيوية في آخر أيام بومدين، وبعد وفاته مباشرة قبل أن يستلم الرئيس الجديد زمام الأمور. ... كان مؤتمراً، بلا مفاجآت، من ناحية المضمون، ومن ناحية الشكل كان الخطوة الختامية في مسيرة إغلاق قوس المشاغبة: كان تصنيفه المعلم حين يصيح في الأطفال وهم يجرون ويمرحون في فناء المدرسة.. انتهت الفسحة يا أولاد... لم تكن في المؤتمر، خلافاً لسابقه، أية معركة، كان كل شيء يسير على =

التعيينات وتحديد المهام وتنظيم الانتخابات التي يترشح إليها مناضلو الحزب، وحتى تحديد نتائجها مسبقاً. إنها تجربة سنرى كيف أنها استمرت، جزئياً على الأقل، مع جبهة التحرير، حتى بعد الإعلان عن التعددية، كتجربة تحاول المؤسسة الإدارية والأمنية، خاصة، تعميمها على كل الأحزاب، بعد الإعلان عن التعددية، بدرجات متفاوتة من النجاح والقبول.

لم تتوقف النظرة السلبية التي نظر بها الجزائريون إلى الحزب عند هذا الحد، ففضلاً على ما ورثوه من صورة مشوهة عن دور الحزب في الحركة الوطنية، انتقلت هذه الصورة في ما بعد إلى الأجيال الشابة عن طريق مؤسسات التنشئة المختلفة. ومن تجربة الحزب الواحد السلبية، فقد أضيف إلى هذه الصورة المشوهة أصلاً لدى الجزائريين صورة مرحلة الانتقال التي دشنها الجزائر، في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، بعد الإعلان عن التعددية وظهور الأحزاب.

لقد عمّقت مرحلة الانتقال التي عاشتها الجزائر، بدءاً من نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وعرفت بروز العديد من الأحزاب السياسية، في النظرة السلبية إلى الحزب والنتخابات المرتبطة به، بعد المأزق الذي عرفه تنظيم أول انتخابات تشريعية، والصورة الباهتة التي ظهر بها الكثير من الأحزاب وقياداتها. فقد طفت على السطح فجأة «قيادات حزبية» بدون برامج، ولا مشاريع، ولا حتى مواصفات شخصية مطلوبة في من يتولى زمام العمل الحزبي العمومي (كاريزما وقوة حضور، تمكّن من اللغة، قوة إقناع ... الخ)، زادت في تسويد صورة الحزب في نظر أغلبية الجزائريين الذي اتهموا الأحزاب بعدم الفاعلية في تسيير مرحلة الانتقال نحو نظام أكثر ديمقراطية، وعدم القدرة على المنافسة الفعلية للنتخابات الرسمية، وعدم الجدية في مواقفها المعارضة^(٢٦).

لم يبق من المجموعة الكبيرة للأحزاب السياسية التي ظهرت مع التعددية^(٢٧) إلا عدد قليل، بعد سلسلة القوانين التي جاءت لضبط العمل الحزبي، وبعد تجربة نتائج أول انتخابات تعددية عاشتها الجزائر في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبعد إلغاء نتائج الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والمأزق الذي آلت إليه الأوضاع على المستوى السياسي والأمني. لقد تقلص عدد الأحزاب أكثر، بعد الإعلان عن شروط المشاركة في آخر انتخابات العام ٢٠٠٧، ليصل إلى تسعة أحزاب سياسية فقط، توفرت لديها هذه الشروط، بعد القوانين الجديدة التي فرضتها وزارة الداخلية، والتي اشترطت لدخول

= النحو الذي نُظِمَ به وُحِطَ له، فمن الناحية الاقتصادية والاجتماعية تمّ اعتماد ما أعدّه الفنيون... كان ينقص اللجنة المركزية عضو منذ أن تبين أنّ أحد من عُيِّنوا فيها لم يكن حاضراً في المؤتمر، فاستكمل العدد بتعيين الأخ عبد الحميد إبراهيمي عضواً فيها... انظر: علي بن محمد، جبهة التحرير بعد بومدين: حقائق ووثائق (الجزائر: دار الأمة، ١٩٩٨)، ص ١٤٩.

(٢٦) تحوّل بعض الوجوه الحزبية التي ظهرت بعد التعددية إلى مادة للتندرّ والصّحك من قبل الجزائريين.

(٢٧) تمّ الاعتراف بأكثر من خمسين حزباً بين سنتي ١٩٨٩ و ١٩٩١. حلّ ثلاثون حزباً منها سنة ١٩٩٨ بعد التعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب في ٦ آذار/مارس ١٩٩٧، لمزيد من التفاصيل، انظر: Achour Cherfi, *La Classe politique algérienne* (Alger: Casbah Editions, 2001).

الانتخابات الحصول على نسبة معينة من الأصوات في آخر ثلاثة انتخابات^(٢٨).

وعلى الرغم من أن جو اللأمن والاضطراب السياسي الذي انطلقت فيه التجربة التعددية الجزائرية لم يكن مؤاتياً أصلاً لتطوير العمل الحزبي بكل مستوياته وأشكاله^(٢٩)، خاصة عندما يكون في خطواته الأولى، كما هو حال التجربة التعددية الجزائرية، فإن فرض حالة الطوارئ، بدءاً من العام ١٩٩٢، قد زاد من تعميق أزمة العمل الحزبي في الجزائر، الذي لم يعد في استطاعته أن يقوم بالعمل العادي الذي يقوم به أي حزب، كالاحتجاج وتنظيم مسيرات وغيرها من الممارسات السياسية المعروفة... الخ.

من المهم القول هنا إن تجربة التعددية السياسية التي دشنتها الجزائر، بعد المصادقة على دستور ٢٣ شباط/فبراير في الظروف الأمنية والسياسية المعروفة في العام ١٩٨٩، لم تغير نوعياً من خصوصيات النظام السياسي الجزائري الذي كان قد عرف نوعاً من التغيير على مستوى الشكل، لكنه لم يتغير في الجوهر. فالعلاقات بين مختلف أجهزة الدولة لم تتغير بشكل نوعي، بل استمرت سيطرة المؤسسات الأمنية والعسكرية على المؤسسات السياسية المدنية. كما لم تتغير جوهرية العلاقات بين مختلف السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) التي استمرت لصالح السلطة التنفيذية، رغم الاضطراب الذي مسها، ورغم الدور الجديد الممنوح نظرياً للسلطة التشريعية، داخل البناء المؤسساتي الجديد الذي ظهر بعد الإعلان عن التعددية^(٣٠).

كما أن من الضروري التأكيد أن الانتقال إلى التعددية لم يغير من مكانة الحزب السياسي وأدواره داخل مؤسسات الدولة السياسية، ولا علاقته بالمجتمع، رغم ما جاء في الدستور الجديد من ترتيبات جديدة لم تكن موجودة خلال مرحلة الأحادية. فهل تغير الحزب من الداخل؟ وهل تتشابه الأحزاب السياسية الجديدة في تسييرها مع الأحزاب القديمة التي تكون قد ورثت من فترة الأحادية جزءاً من ثقافتها التسييرية وتقاليدها التنظيمية؟ وهل الأحزاب الجزائرية تعرف اختلافات في التسيير بحسب انتماءاتها الفكرية والسياسية؟ أسئلة سنحاول الإجابة عنها من خلال هذا القسم من الدراسة الذي سنعتمد فيه على قراءة لنصوص الأحزاب الداخلية، وعلى مقابلات مع قيادات حزبية منشقة أو ما زالت عاملة، زيادة بالطبع على ملاحظتنا المباشرة للساحة السياسية والحزبية في الجزائر^(٣١).

(٢٨) حدّدت وزارة الداخلية نسبة وزارة الداخلية في آخر انتخابات تشريعية حازت ٣ بالمئة من الأصوات في آخر ثلاثة انتخابات للمشاركة في انتخابات ٢٠٠٧، ممّا قلّص عدد القادرين على الترشح من الأحزاب في انتخابات ٢٠٠٧.

(٢٩) الكثير من المنخرطين في الأحزاب أصبحوا يتخوّفون من منح نسخ من صورهم الشخصية لإدارة الأحزاب خوفاً من ضياعها وسقوطها في أيدي غير آمنة خلال فترة التسعينيات المضطربة.

(٣٠) انظر دستور البلد وقوانين الأحزاب والانتخابات، في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «برنامج إدارة الحكم في الدول العربية»، < <http://www.pogar.org/arabic/countries/country.aspx?cid=1> > .

(٣١) ألقى صاحب الورقة عدّة محاضرات وتدخلات على أطر حزبية في أكثر من حزب سياسي (جبهة التحرير، حركة مجتمع السلم)، كما ساهم بتدخلات ومشاركات في الجامعات الصيفية والفعاليات التي نظمها أكثر من تنظيم سياسي جزائري.

رابعاً: يمكن لعضو المكتب السياسي أن يعطس!

هذا ما ردّ به الأمين العام الأسبق لجبهة التحرير، عبد الحميد مهري، في أحد الاجتماعات الحزبية، عندما طلب منه بعض أعضاء المكتب السياسي أن يكون لهم حق في اقتراح نقاط جدول أعمال المكتب السياسي بصفة قانونية، قبل عرضه عليهم. فبعد أن اقترح أعضاء المكتب السياسي على الأمين العام النصّ الذي أعدّوه لكي يتم تعديل القانون الداخلي للحزب حتى ينصّ على ذلك بوضوح، جاء ردّ الأمين العام بأنه من حق أعضاء المكتب السياسي أن يناقشوا جدول الأعمال المقترح عليهم، لأن ذلك من حقهم تماماً مثل ... العطس في الاجتماعات، لكنه رفض أن يتم تعديل القانون الداخلي، لمنحهم هذا «الحق الطبيعي» الذي شَبَّهه بالعطس.

لقد أردنا الدخول من خلال هذه الحادثة إلى موضوع صلاحيات المراكز القيادية داخل الحزب، على غرار منصب الأمين العام ورئيس الحزب، مقارنةً بصلاحيات المؤسسات، خاصة الوسطى والقاعدية، وهي صلاحيات جزء منها فقط تنصّ عليه النصوص الأساسية للحزب، لكن الجزء الأكبر منها يحصل على أرض الواقع، خارج كل إطار قانوني. فهي صلاحيات توضح لنا بالتفاصيل كيف تتمركز لدى قيادة الحزب الممثلة في شخص الأمين العام والرئيس، الكثير من الصلاحيات التي تعيد النظر جدياً في تساوي حقوق وواجبات المناضلين داخل الحزب مع كل ما يترتب عنها من سيطرة أوليغارشية للسلطة، بين عدد قليل من القياديين الذين يتجمعون حول الرئيس أو الأمين العام على حساب أغلبية المناضلين الذي لا يبقى أمامهم كحل إلا الركون إلى هذا الأمر الواقع، أو الابتعاد عن النشاط الحزبي مؤقتاً أو كلياً، أو الانشقاق والتمرد على الحزب بالنسبة إلى الأقلية التي تريد أن تعبّر عن رأي سياسي، كما أصبح عادة الكثير من القياديين الرافضين لهذا الأمر الواقع، حتى من بين الذين قاموا بتسييره أو الاستفادة منه، كممارسة في مرحلة ما.

تسمح لنا قراءة بسيطة في نصوص جبهة التحرير بالتعرّف مثلاً على أن هناك صلاحيات واسعة يمتلكها رئيس الحزب/رئيس الجمهورية^(٢٢)، الذي لا يحضر أصلاً جلسات مؤتمر الحزب الذي انتخبه، ولا يشارك في أي نشاط تنظيمي رسمي للحزب، منذ انتخابه كمرشح حرّ مدعوم من قبل التحالف الحزبي. ومن بين هذه صلاحيات، على سبيل المثال، ما تنص عليه المادة ٥٣ التي جاء فيها: إن المؤتمر ينتخب رئيساً للحزب الذي يعتبر هيئة عليا له طبقاً لأحكام المادة ٣١، البند الرابع (٥٤)، من القانون الأساسي، في حين تحدد المادة ٥٤ أكثر حين تقول: إن رئيس الحزب يتولى المهام الآتية، طبقاً لأحكام المادة ٣٤ من القانون الأساسي:

- الحق في استدعاء مؤتمر الحزب العادي والاستثنائي وترؤسهما.
- الحق في رئاسة دورات اللجنة المركزية.

(٢٢) المقصود بالكلام هنا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

فالحزب من خلال هذه المواد يمنح صلاحيات مهمة لمؤسسة/شخص لم يحضر أصلاً مؤتمر الحزب وانتُخب في غيابه، وهي تصل إلى حدّ استدعاء المؤتمر الاستثنائي وترؤسه، وهو المؤتمر الذي من صلاحياته الترشح باسم الحزب إلى موقع رئاسة الجمهورية.

قد نجد ما يساوي صلاحيات رئيس الحزب أكثر لدى الأمين العام للحزب الذي يباشر تسيير الحزب اليومي، تحت السلطة الفعلية لرئيس الحزب/رئيس الجمهورية، كما أصبح سائداً في الكثير من التجارب العربية (مصر، تونس، اليمن ... الخ)، وهذه السلطة استمرت من فترة الأحادية الحزبية التي كان فيها يحتل رجل واحد المنصبين، بعد المرور بتجربة الاضطراب السياسي التي اتخذت فيها قيادة جبهة التحرير مواقف مستقلة عن رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، والتي وصلت إلى القطيعة في بعض الأحيان، لتعود الروابط بين المؤسستين، بعد العهد الأول للرئيس بوتفليقة الذي عايش في نهاية عهده الأول تجربة وقوف الأمين العام لحزب جبهة التحرير الأسبق (علي بن فليس) أمامه كمنافس في الانتخابات الرئاسية (في العام ٢٠٠٤)، وهي تجربة قاسية أثرت في استقرار الحزب نفسه، وفي علاقة رئيس الجمهورية بحزب جبهة التحرير، التي أعادها الرئيس إلى صورتها الأولى التي يسيطر فيها الرئيس على الحزب، حتى ولو كان بطريقة غير مباشرة من خلال الأمين العام.

لم تمنع هذه السيطرة القانون الأساسي للحزب من منح صلاحيات واسعة للأمين العام الذي يعدّ رجل ثقة الرئيس وممثلته الشخصي، كوزير دولة بدون حقيبة، بعد تجربة رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية، فالأمين العام الذي تنتخبه اللجنة المركزية بدل مؤتمر الحزب، كما كان يحصل مع الأمين العام الأسبق علي بن فليس، هو الذي يقترح تشكيلة المكتب السياسي التي تزكّيها اللجنة المركزية بحسب المادة (٧٤). كما تمنح المادة (٧١) الكثير من الصلاحيات للأمين العام^(٢٣)، ومنها يمكن أن نلاحظ أن الأمين العام احتكر لنفسه

(٢٣) المادة ٧١: طبقاً لأحكام المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من القانون الأساسي للحزب، يتولّى الأمين العام للحزب، الناطق الرسمي للحزب ما يلي:

- السهر على تطبيق لوائح اللجنة المركزية وتوصياتها وقراراتها.
- تسيير أجهزة اللجنة المركزية.
- توجيه وتنسيق أعمال المكتب السياسي واللجان الدائمة والهيئات البرلمانية وأعضاء الحكومة المنتمين إلى الحزب.
- توزيع المهام بين أعضاء المكتب السياسي.
- الدعوة إلى اجتماعات اللجنة المركزية.
- ترؤس وتنشيط هيئة التنسيق.
- ترؤس اجتماعات المكتب السياسي ودورات اللجنة المركزية.
- تعيين رئيسي المجموعتين البرلمائيتين.
- توزيع المهام بين منتخبي الحزب في الهياكل البرلمانية.
- اختيار أمناء المحافظات من بين أعضاء مكاتبها.
- تمثيل الحزب لدى هيئات ومؤسسات الدولة.
- تعيين أمين سرّ المكتب السياسي.
- تعيين الأمر بالصرف وأمين المال على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات.

صلاحيات واسعة، حتى تلك المتعلقة بتعيين رؤساء كتلة الحزب في البرلمان، وتوزيع المهام داخل البرلمان، من بين أعضاء الكتلة البرلمانية، رغم أنهم منتخبون مباشرة من قبل الشعب، ويحتلون مواقع مهمة داخل سلطة يفترض فيها الاستقلالية والتشريع لصالح المجتمع برمته. إنها صلاحيات تلغي حق النائب البرلماني في انتخاب من يمثله في مؤسسات البرلمان الداخلية، وهي صلاحيات مُنحت للأمين العام للحزب في ميدان التعيين لمؤسسات الحزب المختلفة، كالمكتب السياسي، واللجنة المركزية، والكتل البرلمانية، وأمناء المحافظات الذين يتحكمون في هياكل الحزب في الولايات، بكل ما يفترضه هذا التحكم من سيطرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية والتشريعية وتنظيم مؤتمرات الحزب. كما أنها صلاحيات عادت بقوة بعد تجربة الأمين العام الأسبق لجبهة التحرير علي بن فليس الذي دخل في منافسة مع رئيس الجمهورية، بمناسبة الانتخابات الرئاسية، والذي كان قد نظم مؤتمراً للحزب فرض فيه مبدأ تعيينه كأمين عام من قبل المؤتمر مباشرة، وهو المؤتمر الذي ألغت كل نتائجه العدالة، بما فيها مالية الحزب وكل هياكله (المؤتمر الثامن في العام ٢٠٠٣).

خامساً: بعد صلاحيات رئيس لم يحضر المؤتمر، صلاحيات لرئيس غائب

تمنح نصوص جبهة القوى الاشتراكية لرئيس الحزب، الشخصية التاريخية، حسين آيت أحمد، المقيم في سويسرا منذ وقت طويل، الصلاحيات نفسها^(٣٤). فالقانون الداخلي للحزب، على سبيل المثال، يمنح رئيس الحزب الذي لا يعيش في الجزائر، منذ مدة طويلة، وبلا انقطاع، حق تعيين ثلث أعضاء اللجنة الوطنية التي تحضر المؤتمر (المادة ٣١)، وهو الذي يدعو إلى المؤتمر الوطني للحزب (المادة ٣١ من القانون نفسه)، كما يمنحه القانون نفسه حق تعيين هيئة استشارية دبلوماسية في الخارج، تقوم بتطبيق المهام التي يسندها إليها رئيس الحزب، كتمثيل الحزب في الخارج، وتأطير نشاط المناضلين المقيمين في الخارج^(٣٥). وتتمتع

= - توجيه ومتابعة نشاط الهيئات القاعدية طبقاً لتوصيات وقرارات اللجنة المركزية وأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي.

- توفير الإمكانات البشرية والمادية لضمان السير العادي للمكتب السياسي واللجان الدائمة والمحافظات.
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لتكليف هياكل وهيئات الحزب مع أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي.
- يمكن للأمين العام تشكيل لجان أو أفواج عمل للتكفل بمواضيع معينة تفرضها طبيعة نشاط الحزبي.
(٣٤) حسين آيت أحمد: مقيم في سويسرا منذ هروبه من السجن في النصف الثاني من الستينيات. رجع لمدة قصيرة بعد الإعلان عن التعددية، لكنه سرعان ما غادر الجزائر، بعد تدهور الأوضاع الأمنية في آب/أغسطس ١٩٩٢، ليعود إلى الجزائر في العام ١٩٩٩ للترشح للانتخابات الرئاسية، لكن وعكة صحية فرضت عليه المغادرة، بعد أن قرّر الانسحاب ومقاطعة الانتخابات الرئاسية ليلة تنظيمها مع ستة مرشحين آخرين. ابتعاده عن الجزائر لم يمنعه من التحكم في تسيير حزب جبهة القوى الاشتراكية التي كان على رأس مؤسسيها في العام ١٩٦٣.

(٣٥) حزب جبهة القوى الاشتراكية: يملك قاعدة مهمة نسبياً، في فرنسا تحديداً، مكونة من أبناء منطقة القبائل، المعروفين بهجرتهم القديمة. وهي قاعدة لم تعد حكرًا على جبهة القوى التي تنافسها فيها =

هذه الهيئة الاستشارية، كما يذكر القانون نفسه، بجهاز إداري تستعمله للتواصل مع الهيئات الوطنية للحزب في الجزائر. وفي المادة القانونية نفسها، ورد كذلك أن أعضاء الهيئة الاستشارية الدبلوماسية، هم أعضاء في المجلس الوطني للحزب بحكم المنصب.

لا يكتفي القانون الأساسي بمنح هذه الصلاحيات لرئيس الحزب في إنشاء نوع من الهياكل الحزبية القيادية في الخارج، بل يضيف إليها حقّه في تعيين مؤسسة لجنة أخلاقيات الحزب المكوّنة من خمسة أشخاص (المادة ٣٦)، وهي مكلفة بوضع تقارير نصف سنوية حول حالة الحزب، ترسلها إلى رئيس الحزب مباشرة. وتحدد المادة القانونية نفسها أن اللجنة تكون تحت المسؤولية الحصرية لرئيس الحزب.

ويمنح القانون نفسه رئيس الحزب حق تعيين مستشار أو أكثر، كما له حق اللجوء إلى تعيين خبراء (المادة ٣٧)، كما يمنح القانون الأساسي صلاحيات واسعة أخرى، فضلاً على ما هو ممنوح له في النظام الداخلي، منها حق دعوة المؤتمر، وحق تعيين السكرتير الأول للحزب لمدة عامين^(٣٦)، كما يجب أن يعمل بحسب الصلاحيات المخولة له من قبل الرئيس، كما تحدد ذلك المادة (٣٩)، علماً بأن الأمانة الوطنية للحزب يمكن أن تُحل من قبل الرئيس، كما يمكن أن تُعدل جزئياً أو كلياً، كما ينص على ذلك القانون الأساسي للحزب، بالصلاحيات المخولة له في القانون الأساسي المحددة بين المادتين (٣٦) و(٤٧) من القانون نفسه^(٣٧).

هذه الصلاحيات الكثيرة، وتسيير الحزب من بعيد، لا تعني شيئاً في الواقع، رغم أهميتها، إذا ما قورنت بالصلاحيات الفعلية الموجودة بين يدي رئيس الحزب، باعتباره شخصية وطنية تاريخية على رأس الحزب، منذ تكوينه في السنة الأولى للاستقلال. ويستمد رئيس الحزب، فضلاً على ذلك، قوة حضوره من مكانة اجتماعية ودينية مرتبطة بوضع اجتماعي وديني، تتمتع به عائلته، في منطقة القبائل كذلك^(٣٨).

وتبدو صلاحيات الرجل الأول في الأحزاب الحديثة النشأة أقل قانونياً من حيث الصلاحيات، بالمقارنة بالأحزاب القديمة ذات العلاقة الوثيقة بالسلطة، كما هو حزب جبهة التحرير، أو جبهة القوى الاشتراكية، إذ يتمتع فيها الرئيس بشرعية تاريخية تنافس شرعية السلطة القائمة، التي لم تبتعد عنها جبهة التحرير لفترة عقدين بعد الإعلان عن التعددية.

= أحزاب أخرى، مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بالنسبة إلى أبناء المنطقة، وأحزاب أخرى إذا تعلق الأمر بكلّ المهاجرين الجزائريين في الخارج، خاصة بعد التحولات الديمغرافية والوسولوجية التي عرفتها الهجرة الجزائرية نفسها.

(٣٦) لجأ رئيس الحزب إلى تعيين دوري للأمين الأول للحزب لمدة ستة أشهر فقط قابلة للتجديد خلال التسعينيات، ممّا أثار موجة استياء واستقالات بين الكوادر.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل حول القوانين المنظمة لعمل جبهة القوى الاشتراكية، انظر الموقع الرسمي للحزب في: <http://www.ffa-dz.com/>.

(٣٨) جدّ حسين آيت أحمد، الذي سُمّي باسمه، كان مشرفاً على زاوية في منطقة القبائل التي تتمتع فيها العائلة بمكانة دينية واجتماعية مرموقة باعتبارها عائلة «شرفاء» أو «مرابطين»، كما يُطلق عليها محلياً لتمييزها من بقية أبناء القبائل.

إن المؤتمر هو الذي ينتخب رئيس الحزب في التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية، كما هو حال جبهة القوى الاشتراكية، وعكس ما هو موجود في حزب جبهة التحرير، في حين قررت حركة مجتمع السلم في قوانينها التوفيق بين تركيبة المؤتمر لرئيس الحركة، وانتخابه في الأخير من قبل مجلس الشورى الوطني (المادة ١٦ من القانون الأساسي للحركة). أما مسألة انتخاب الرجل الأول في الأحزاب، والشكل الذي تتم فيه، فيثيران حساسية خاصة، ويكونان رهاناً مركزياً من الناحية السياسية والتنظيمية، إذا عرفنا أن انتخابه من قبل المؤتمر مباشرة يمنح قوة هائلة للرجل الأول الذي يبتعد عن الضغوط التي يمكن أن تنشأ، على العكس مما لو تم انتخابه من قبل مؤسسة أخرى قليلة العدد داخل الحزب، مثل اللجنة المركزية أو المجالس الوطنية للأحزاب.

وعلى الرجل الأول أن يعرف كيف يتحكّم قانونياً في مسألة الدعوة إلى المؤتمر العادي أو الاستثنائي، باتخاذ إجراء يقيه شر الانقلاب عليه من قبل مجموعات صغيرة غاضبة أو منافسة، ويقلّص احتمال الانقلابات داخل المؤتمرات التي يصعب تحقيقها من قبل المعارضين للرجل الأول الذي يعرف كيف يتحكّم في عملية التحضير للمؤتمرات منذ بداياتها الأولى، والتي تنصّ كل القوانين على جعلها بين يدي الرجل الأول شخصياً و/أو أغلبية واضحة من قياديي الهياكل الوطنية، كما هو حال التجمع من أجل الثقافة التي يشترط دعوة الرئيس إلى المؤتمر الاستثنائي وثلثي المجلس الوطني (المادة الخامسة من القانون الأساسي) ليكون رئيس الحزب مسؤولاً أمام المؤتمر فقط.

سادساً: التوازن الإخواني

الاستثناء الوحيد الذي يمكن أن يلاحظ هو حالة حركة مجتمع السلم التي يشارك فيها رئيس مجلس الشورى الوطني الذي تمنحه القوانين الكثير من الصلاحيات، من بينها الدعوة إلى عقد المؤتمرات العادية والاستثنائية، كما جاء في المادة (١٤) من القانون الأساسي، بشرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى دائماً.

تنص المادة (١٤): ينعقد مؤتمر الحركة في دورة عادية مرة كل خمسة سنوات، وينعقد في دورة استثنائية كلما دعت الحاجة بقرار من مجلس الشورى الوطني، وبموافقة ثلثي أعضائه.

لا تتوقف حالة حركة مجتمع السلم في منحها صلاحيات واسعة لمؤسسة مجلس الشورى ورئيسها عند حدّ المبادرة بالدعوة إلى انعقاد مؤتمر الحركة، بل تمتد إلى مجالات واسعة، من بينها انتخاب الرجل الأول للحركة وتنحيته، كما هو موضح في المادة (٢١) من القانون الأساسي للحركة، مما يجعلنا فعلاً أمام حالة نادرة في توزيع الصلاحيات وعدم احتكارها من قبل الرجل الأول في الحزب لصالح مؤسسة مختلفة ومراكز قرار متعددة، كرئيس مجلس الشورى ونائبه ونائبي رئيس الحركة.

المادة (٢١): لمجلس الشورى الوطني المهام والصلاحيات التالية:

- انتخاب رئيس الحركة.
- انتخاب نائب رئيس الحركة.
- انتخاب رئيس مجلس الشورى الوطنى ونائبه.
- تزكية أعضاء المكتب التنفيذي الوطنى.
- اعتماد خطة الحركة وتوجهاتها.
- المصادقة على البرنامج السنوى والميزانية العامة للمكتب التنفيذي الوطنى.
- تقويم أداءات الحركة ومؤسساتها.
- متابعة ومراقبة أعمال المكتب التنفيذي الوطنى.
- مناقشة التقرير السنوى للمكتب التنفيذي الوطنى والمصادقة عليه.
- اقتراح التعديلات على المؤتمر فى ما يتعلق بالقانون الأساسى.
- تكوين لجان دائمة أو مؤقتة بحسب الحاجة.
- تعديل النظام الداخلى للحركة.
- تعديل النظام الداخلى لمجلس الشورى الوطنى.
- السهر على متابعة تطبيق قوانين الحركة ونظمها وتنفيذ قراراتها.
- إصدار اللوائح التنظيمية وتعديلها.
- إعفاء رئيس الحركة من مهامه بموافقة ثلثى أعضاء المجلس.
- إعفاء نائب رئيس الحركة ورئيس مجلس الشورى الوطنى ونائبه بالأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس فى دورة عادية.
- إعفاء أى عضو من المجلس بالأغلبية فى دورة عادية.
- قبول طلبات إعفاء أعضاء المكتب التنفيذي الوطنى بالأغلبية فى دورة عادية.
- المصادقة على طلب رئيس الحركة لإعفاء أعضاء المكتب التنفيذي الوطنى بالأغلبية فى دورة عادية.
- اتخاذ الإجراءات التى يراها مناسبة فى حالة عدم المصادقة على تقرير المكتب السنوى.

لم يمنع التنظيم الداخلى للمصالحات وتوزيعها من تسجيل حالات انشقاق وأزمات وصلت إلى حدّ تكوين كيان مستقل عنها من قواعد وإطاراتها الوسطى، وحتى كتلتها البرلمانية، كما حصل مع حركة الدعوة والتغيير التى قادها الوزير السابق عبد المجيد مناصرة. هناك انشقاقات مست كل الأحزاب، ولو بدرجات متفاوتة، وكانت شرارتها الأولى مؤتمرات الأحزاب والانتخابات التى تعرفها على المواقع، بما فيها مواقع الرئاسة على الحزب.

سابعاً: أنا انشق .. أنت تنشق .. هو ينشق

١ - الانشقاق على الطريقة الإخوانية

تزامن هذا الانشقاق مع المؤتمر الرابع^(٣٩) للحركة الذي أعاد انتخاب رئيس الحركة أبو جرة سلطاني، وترشح فيه عبد المجيد مناصرة الذي قبل الانسحاب في آخر دقيقة. قال المنشقون عن المؤتمر، وعلى رأسهم المرشح المنافس، إنه تحول إلى رهينة للإبقاء على الرئيس نفسه. أكثر من هذا، لم يناقش المؤتمر أي ملف، ولم يقدم الرئيس تقريره أمام الـ ١٤٠٠ مندوب. وابتداءً من هذا التوقيت، يضيف مناصرة، بدأت سياسة التهميش للأطر التي مشّت معي في الترشح، والتي سلطت عليها عقوبات ... فقد بدأ سلطاني في نزع المناصب من الأطر التي مشّت معي في مجلس الأمة والمجلس الوطني الشعبي لمنحها للقريبين منه، لتتألم العقوبات أطر الحركة، وحتى قيادات في جمعية الإصلاح والإرشاد.

يقارن مصطفى بلمهدي^(٤٠) الذي عين على رأس حركة التغيير، في أول تصريح صحفي له، بين عهد الشيخ نحناح، مؤسس الحركة، وما آلت إليه الأوضاع مع أبو جرة سلطاني، بالقول إن عهد نحناح كان الالتزام بالشورى والقيادة الجماعية، وقد أصبحت بعده الشورى شكلية، فكم من المواقف اتخذت بغير شورى وحلت محلها الدكتاتورية والمبادرات الفردية غير المحسوبة العواقب، مثل الاستوزار، وملفات الفساد والإعلان على أن المشروع الإسلامي انتهى.

وخلاصة القول إننا كنا مع الشيخ محفوظ في نعمة وعافية وستر، لأنه كان يجمع ولا يفرق، وتجاوز حدود الحركة ليجمع كل أطراف الساحة الجزائرية ومكوناتها، ويحوز احترام جميع الجهات حتى خصومه^(٤١).

وقد شرحت قيادات حركة الدعوة والتغيير الأوضاع داخل حركة مجتمع السلم على هذا النحو في وثيقة الإعلان عن ميلادها بعد تأكدها، كما جاء في الوثيقة، من فشل إمكانية الإصلاح من الداخل، كما يلي: عرفت حركة مجتمع السلم منذ السنوات الأخيرة سلسلة أخطاء تطورت إلى خطايا وتقصير تحول إلى قصور، وتراجعات انتهت إلى تخلّ كلي عن الدور المنوط بها تجاه المجتمع والأمة، وفقدت بالتالي رسالتها، ولم تفلح كل الوسائل المتاحة في التصحيح. وأمام اتساع دائرة الصراع وضيق قنوات الإصلاح وانسداد منافذ التغيير، وفي ظل استمرار الانحراف عن المنهج، والابتعاد عن المجتمع وقضاياها، وبعد التوتر والتراجع في علاقات «حمس» محلياً ودولياً، مع تضييع الرصيد الذي خلفه الشيخ نحناح من علاقات خادمة للأمة والوطن والحركة، فقد أصبح واضحاً أنه لا أمل في نجاح محاولات الإصلاح

(٣٩) في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وقد عرف المؤتمر عدّة محطات مهمة كان من بينها عدم الموافقة على مكتب المؤتمر المقترح وتأجيل المؤتمر لعدّة أيام، كما عرف المؤتمر تنافساً كبيراً بين المرشحين الاثنين لرئاسة الحركة قبل أن يُعلن عبد المجيد مناصرة عن انسحابه من المنافسة، بعد تشنّجات كثيرة عرفها سير المؤتمر.

(٤٠) انظر الموقع الإلكتروني لحركة الدعوة والتغيير،

(٤١) الشروق، ٢٠٠٨/٥/٨.

والتغيير من الداخل، والاستمرار فيها هو شرعنة للانحراف، وتضييع للأفراد، وتخلُّ عن الدور الرّسالي المنوط بالدعاة إلى الله. في إطار هذه التغييرات والإرهاصات، ولدت حركة الدعوة والتغيير، ورفعت رايتها كعمل إسلامي متكامل ينتصر للإسلام ويعرف به، ويصيغ جوانب الحياة كلها على ضوء تعاليمه....

لم تكتف الوثيقة^(٤٢) بتشريح الوضع داخل حركة مجتمع السلم، بل زادت عليه بالتطرق إلى وضع الأحزاب والمعارضة، بما فيها الإسلامية التي تبرر، بحسب قيادة حركة الدعوة والتغيير، الانشقاق عن حركة مجتمع السلم، وتكوين تنظيم جديد حيث جاء في وثيقة الإعلان: ... تعيش الجزائر حالات من التناقض الصارخ بين الاجتماعي والسياسي، بين السلطة والمجتمع، بين الفرد والجماعة، بين التعددية والأحادية، تميزها المعطيات التالية:

– استمرار الرئيس لعهد ثالث بتزكية شعبية وسياسية وجموعية في ظل غياب منافسة حقيقية.

– ابتعاد الناس عن المشاركة السياسية من خلال الأطر الحزبية الموجودة، مما أفرغها من مقومات استمرارها.

– ضعف المعارضة واكتفاؤها بالقول بدل الفعل وعجزها عن قيادة الشعب.

– التراجع في الحجم السياسي الإسلامي نتيجة الأخطاء المرتكبة وتزييف المنافسة السياسية.

– تراجع الدور الدعوي الوسطي في المجتمع، وانتشار أفكار دينية تنجح إلى الغلو والتطرف في أوساط المتدينين.

– هيمنة الوسائط الإعلامية الفضائية على توجيه الصحوة الإسلامية النسائية والشبابية، مما أضعف دور الدعاة المحليين والحركات المحلية في قيادة الصحوة الإسلامية التي بدأت تتحرك خارج الأطر المعهودة.

– انتشار الفساد بكل أنواعه وفي مجالات كثيرة.

– حاجة البلاد الماسة إلى الإصلاح ورغبة الشعب الكبيرة في التغيير، تعبّر عنها حالات الاحتجاج والاحتقان والرفض والاضطرابات وكل مظاهر التعبير الجماعية الأخرى.

فالوثيقة، كما يبدو، فضلاً على إعلانها عن عدم إمكانية الوصول إلى الإصلاح من داخل التنظيم وضرورة الانشقاق، فإنها تعلن في الوقت نفسه عن عدم قدرة الأحزاب القائمة على تجسيد الإصلاحات المطلوبة شعبياً، ضمن تشريع دقيق قامت به للحالة السياسية الجزائرية التي كانت تمثل فيها حالة حركة مجتمع السلم، وهي حالة توصف بالانضباط والجدية، لما عُرف عن قياداتها من خصوصيات فكرية وسوسولوجية ميزتها من باقي الأحزاب الجزائرية. إنها خصوصيات بدأت في التقلص بعد وفاة الشيخ المؤسس،

محفوظ نحناح، الذي ترك جيلاً من القياديين يتشابه كثيراً في الكثير من الخصائص والمميزات^(٤٣). وهي حالة تشابه، صعبت من إمكانية بروز قيادي متميّز يلتف حوله الجميع، ويكون محل إجماع بين مجموعة الصف الثاني من القيادات التي وجدت نفسها فجأة، على رأس الحركة، وداخل مؤسساتها بدون تحضير، بعد وفاة الشيخ المؤسس محفوظ نحناح الذي عانى هو الآخر مع أبناء جيله الظاهرة نفسها، قبل أن يتمكن من السيطرة على الحركة وفرض وجود الحركة داخل الساحة السياسية الإسلامية^(٤٤).

لقد رأت الحركة أن الأحزاب الإسلامية، وحتى العمل الدعوي، لم يعودا تحت سيطرة الدعاة والحركات المحلية، بعد ظهور هيمنة الفضائيات، مما جعل الحركة الإسلامية تتطور خارج الأطر المعهودة، في إشارة واضحة إلى سيطرة التيارات الإسلامية السلفية والوهابية التي اجتاحت الساحة الإسلامية في الجزائر من خلال الفضائيات والوسائط الإعلامية الحديثة، على حساب الإسلام المحلي وأدوات عمله التقليدية المعتمدة على الجوارية التي يمثلها الدعاة والمسجد، علما بأن النقاشات داخل حركة الدعوة والتغيير لم تفصل إلى حدّ الآن (العام ٢٠١٠) في الشكل التنظيمي الذي ستأخذه، والذي يتراوح بين الجمعية الوطنية والحزب. وهذه النقاشات لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار الحالة السياسية للبلاد التي لم يسمح فيها بتكوين جمعية وطنية أو حزب منذ سنوات عديدة. كما لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار موازين القوى السياسية داخل التنظيم الأم (حركة مجتمع السلم)، وحتى داخل كل التيار الإسلامي الذي يعرف انحساراً واضحاً منذ سنوات.

وفضلاً على أزمة حركة مجتمع السلم، يجب ألا ننسى أن جو الأزمة والانشقاق نفسه، قائم في حركة الإصلاح التي غادرها مؤسسها عبد الله جبالله، ليركها بين يدي قيادة كانت قد اتهمته بالسيطرة والدكتاتورية وحب الزعامة... الخ، لتعيش هي نفسها أزمة الانشقاق^(٤٥) من جديد، بعد النتائج الهزيلة التي حققها أمينها العام جهيد يونس في آخر انتخابات رئاسية (في العام ٢٠٠٩) ترشح لها في منافسة للرئيس بوتفليقة، التي لم تتجاوز ٣٧، ١ بالمائة من الأصوات. فإذا أضفنا إلى ذلك ما تعرفه حركة النهضة^(٤٦) من تقلص

(٤٣) قد يكون هذا السبب وراء تكوين حركة الدعوة والتغيير المنشقة لما سمته هيئة أهل السبق والتأسيس التي تتكوّن من مؤسسي الحركة ودعاتها في عهد السريّة، الشيء نفسه الذي يمكن أن يلاحظ على حركة مجتمع السلم في قانونها الداخلي التي تمنح فيها مكانة خاصة لأهل السبق والمؤسسين.

(٤٤) كميّة عن هذه الصراعات التي عرفتها الساحة السياسية الإسلامية في بداية عصر التعددية، انظر: أحمد عياشي، **الإسلاميون الجزائريون: بين السلطة والرصاص** (الجزائر: دار الحكمة، ١٩٩٢).

(٤٥) بتت العدالة بشرعيّة مؤتمر المنشقين الذين أبعدها فيه عبد الله جبالله، لكن سرعان ما انشقّ رئيس الحركة الجديد محمد بولحية ضد الأمين العام الجديد هو الآخر والمرشح للانتخابات الرئاسية محمد جهيد يونس، بعد النتائج الهزيلة المعلن عنها.

(٤٦) الكثير من قيادات النهضة التي مرّت بمرحلة العمل البرلماني والحكومي في التسعينيات، فضّلت الانقطاع عن العمل الحزبي والالتحاق بمناصب دبلوماسية، كما كان الحال مع الأمين العام للحركة لحبيب آدمي الذي قاد الانشقاق ضدّ رئيسها المؤسس بعد أن فضّل تأييد المرشح للانتخابات عبد العزيز بوتفليقة بدل رئيس الحركة عبد الله جبالله.

كبير في حجم حضورها الشعبي، بعد سلسلة الأزمات التي مرت بها بعد مغادرة مؤسسها عبد الله جبالله، ندرك جيداً عمق أزمة التيار الإسلامي المعتدل الذي قبل بلعبة المشاركة السياسية في هذا الظرف الذي ميّز الجزائر، خلال أكثر من عقدين، بعد الاعتراف بالتعددية السياسية. هذه الأزمة ستزيد الصورة قتامة إذا أضفنا إليها المآزق الذي وصل إليه التيار الإسلامي الجذري الذي لجأ إلى العنف المسلح، مما ترك الساحة الشعبية تحت رحمة تيارات سلفية جديدة، بدأت في ملء الفراغ الذي تركته هذه التيارات ولم يتمكن الإسلام الرسمي بخطابه ومؤسساته من الاستحواذ عليه^(٤٧)، ناهيك عن الأحزاب السياسية المعارضة أو تلك الموجودة في السلطة.

٢ - الانشقاق على الطريقة القبائلية

لم يقتصر الانشقاق على حركة مجتمع السلم التي عُرِفَتْ بانضباط قياداتها في السابق، رغم حالات الانشقاق التي مست الحركة في بداياتها الأولى، عندما بادرت قياداتها إلى التحول من جمعية إلى حزب سياسي، بل مسّ كل الأحزاب السياسية، بدرجات متفاوتة، ومنها جبهة القوى الاشتراكية التي عرفت حالة استمرارية كبيرة على مستوى قياداتها التاريخية، ممثلة في الوجه التاريخي المعروف حسين آيت أحمد، في المقابل الذي عرفت فيه حالات انشقاق متعددة ودورية مسّت بعض الوجوه التاريخية، كما كان الحال مع بعض ممثلي جيل ٦٣ المؤسس، وعلى رأسهم القيادي عبد الحفيظ ياحا^(٤٨).

كذلك مسّت الانشقاقات قيادات الصف الثاني التي يمثلها سعيد خليل والهاشمي نايت جودي^(٤٩)، وقد وصلت إلى الأمانة العامة للحزب، قبل انشقاقها ومحاولتها تكوين أحزاب بديلة لم تنجح في الصمود والبقاء، كما كان الحال مع جيل سعيد سعدي الذي انشق قبلهم، ونجح في تكوين التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، قبيل الإعلان عن التعددية في العام ١٩٨٩^(٥٠).

(٤٧) رفض مجموعة من الأئمة في حفل تخرّج رسمي في بداية تموز/يوليو ٢٠١٠ وبحضور وزير الشؤون الدينية، الوقوف لتحية العلم الوطني، بحجة أن ذلك بدعة. كما قام طلبة مهندسون في حفل تخرّج آخر بالسلوك نفسه بحضور السلطات الرسمية.

(٤٨) ضابط في جيش التحرير. من قيادات التمرّد العسكري الذي قامت به جبهة القوى الاشتراكية في العام ١٩٦٣ ضد حكم الرئيس بن بلة. وفي العام ١٩٨٩، حاول أن يضع باسم جماعته المنشقة عن الحزب أوراق اعتماد الجبهة، لكن وزارة الداخلية فصلت لصالح التيار الذي مثله حسين آيت أحمد.

(٤٩) طبيب متخصص انضم إلى جبهة القوى الاشتراكية، بعد تجربة الحركة البربرية في فرنسا والجزائر، كان على رأس الوفد الذي وضع ملفاً اعتماد جبهة القوى الاشتراكية رسمياً لدى وزارة الداخلية بعد الإعلان عن التعددية باسم قياداتها التاريخية ممثلة في حسين آيت أحمد الذي انشق عليه بعد ذلك. عُيّن وزيراً للمواصلات في حكومة سيد أحمد غزالي في العام ١٩٩٢.

(٥٠) بالفعل، فقد أعلن عن تأسيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ قبل المصادقة على الدستور الذي يسمح بالتعددية في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩. وهذا الإعلان جعل البعض يرى في ظهور التجمع كوسيلة ضغط من بعض مراكز القرار الرسمي لفرض التعددية الحزبية التي لم =

من جملة الانشقاقات التي استمرت كظاهرة في جبهة القوى الاشتراكية، حالة النواب الثمانية الذين أعلن عن فصلهم عن الحزب في العام ٢٠٠١، بعد أن قاموا بطرح العديد من القضايا التي تمسّ هذا الحزب، في مذكرة أرسلوها إلى قيادة الحزب كوثيقة داخلية يقترحون مناقشتها في إطار تحضير مؤتمر الحزب، لكنها سُربت إلى الصحافة، لتشويه أصحاب المبادرة، بحسب أحد الموقعين على المذكرة.

في رسالة غير منشورة يشرح أرزقي فراد^(٥١)، أحد النواب الموقعين على المذكرة، ظروف كتابة هذه الوثيقة، وما حملته من أفكار حول التسيير الداخلي للحزب، وحول إشكالية غياب الديمقراطية وظهور الزعامة، وتقوقع الحزب داخل منطقة القبائل ... ماذا أقول حين الفصة في الحلق، والحسرة في القلب، إثر إعلان جهاز الحزب شطب النواب الثمانية من الحزب بطريقة تعسفية تقطّر استبداداً على حساب النظام الداخلي للحزب، وعلى حساب أبعديات الديمقراطية، غير آخذ بعين الاعتبار قرار اللجنة الوطنية للانضباط الذي برأ ساحتهم، وغير آبه بسلطة جيل (في العام ١٩٦٣)، ورأي القاعدة الرافضة لقرار الشطب بأغلبية ساحقة ... جاء في الرسالة التي عنوانها صاحبها بـ «الأفافاس» (جبهة القوى الاشتراكية)، وفاء و... سراب، كذلك، أن تعسّف الجهاز أكد أن الديمقراطية ما زالت كلمة حق يراد بها باطل، وما زالت شعاراً يرفع للمغالطة ... فماذا بقي من الديمقراطية في الحزب الذي يعتبر الرأي الآخر تواطؤاً مع السلطة؟ وماذا يبقى من الديمقراطية إذا أصبحت حرية التعبير خيانة تستوجب الإقصاء؟ وماذا يبقى من الديمقراطية عندما يدوس جهاز الحزب على مبدأ فصل السلطات؟ ... لقد أكد هذا التناقض أن التعددية الحزبية عندنا ما هي إلا «حزب واحد في صيغة الجمع». بماذا نفسر «النزيف المزمن» الذي لازم الأفافاس منذ تأسيسه إلى اليوم؟ فما إن ظهرت كفاءات حتى هُمّشت ودُفعت نحو الإقصاء بطريقة أو أخرى، والأمثلة كثيرة ...

إن التفسير الطبيعي لهذا «النزيف المزمن» هو طغيان ثقافة «الزعامة» و«الجهاز» على تسيير الحزب، ومن مميزات هذه الثقافة: غلق الأبواب أمام بروز الكفاءات، وتشجيع الرداءة لضمان الولاء للزعيم، واحتقار القاعدة من خلال عدم استشارتها في القضايا المهمة، كعقد روما^(٥٢) مثلاً، وحرمانها من روح المبادرة، ومن خصائص ثقافة الزعامة والجهاز أنها تشجع الولاء للأشخاص، على حساب المبادئ الديمقراطية، فمعيار الخطأ والصواب يتمثل في نزوات الزعيم.

= تكن محلّ إجماع كلّ مراكز القرار. الإعلان عن تشكيل الحزب الذي نظّم مؤتمره التأسيسي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها للتوافق مع قانون الأحزاب، جعل البعض كذلك يتكلّم على تأييد رسمي للحزب الذي اتّهم بأنه جاء أساساً لمزاحمة جبهة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل.

(٥١) أرزقي فراد: نائب عن ولاية تيبازا (١٩٩٧-٢٠٠٢)، من مواليد بلدية أزفون بمنطقة القبائل. مدير ثانوية سابقاً؛ من العناصر المعربة القليلة في الحزب؛ له مساهمات في الكثير من اليوميات الجزائرية.

(٥٢) كانت من نقاط الخلاف بين النواب وزعيم الحزب الذي لم يستشر قيادات الحزب في حضور اجتماع روما مع قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وشخصيات سياسية جزائرية أخرى توجت باتفاق سانت إيجيديو المعروف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

وبعد أن يشرح صاحب الرسالة التي لم ينشرها إلى حد الساعة، خوفاً على سمعة الحزب، كما يقول، كيف أن ما حصل للنواب الثمانية يشبه إلى حد كبير ما تعرض له حسين آيت أحمد، زعيم الحزب، عند اندلاع ما سمي بالأزمة البربرية في العام ١٩٤٩، وهي أزمة لم يتعظ بها ويكررها ضد مناضلي الحزب، يذكر صاحب الرسالة بمحتوى مبادرة النواب التي جاءت على شكل مذكرة تحت عنوان: «من أجل عصرنه الأفافاس»، وتتميز بالميزات التالية:

أ - حررت الوثيقة من أجل إثراء النقاش في إطار تحضير المؤتمر الثالث للحزب المقرر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

ب - دعت الوثيقة إلى الاهتمام بالبعد الوطني وإخراج الحزب من «القوقعة» القبائلية، نحو أفق أرحب^(٥٣).

ج - الفصل بين العمل الجمعي الذي يتكفل به المجتمع المدني والعمل السياسي الذي تقوم به الطبقة السياسية. وفي هذا الإطار، اقترحت الوثيقة ضرورة احترام استقلالية الحركة الثقافية البربرية عن الأفافاس (MCB).

د - الابتعاد عن التهريج والممارسة الشعبوية التي تعتمد على منطق المغالطة ودغدغة العواطف ورفض كل شيء، بدون اقتراح أي شيء.

هـ - محاربة ثقافة الجهاز التي تسد الطريق أمام بروز الكفاءات، وتدوس القاعدة النضالية، وتحول هياكل الحزب إلى جثث هامة وغرف للتسجيل وتزكية أوامر «الزعيم»، واستبدالها بثقافة ديمقراطية تعيد القرار إلى هياكل الحزب^(٥٤).

و - وضع برنامج سياسي واضح المعالم يمكن تطبيقه في حالة وصول الحزب إلى السلطة، مع توضيح رؤية الحزب بعمق، حول الإسلام والعربية، لإزالة الضبابية واللبس المعرقلين لتوسيع قواعد الحزب، في ولايات الوطن^(٥٥).

وجاء في الرسالة أن الجهاز قد فاجأنا برد فعله العنيف الذي جاء في شكل اتهامات خطيرة لا أساس لها من الصحة.

أ - اتهام النواب الثمانية بالانحراف والتواطؤ مع النظام القائم من أجل تكسير الحزب؟!

(٥٣) تشير الوثيقة إلى الصعوبات التي وجدها الحزب في الحصول على الـ ٧٥ ألف إمضاء المطلوبة على المستوى الوطني لترشح حسين آيت أحمد نفسه للانتخابات الرئاسية، مما جعل الحزب يلجأ، بحسب شهادة أحد القياديين، إلى عبد الله جبالله، زعيم حركة الإصلاح، لمساعدته في الحصول بدل ذلك على إمضاء منتخبى الإصلاح.

(٥٤) الوثيقة تطرح لأول مرة، وبشكل علني، مسألة غياب رئيس الحزب حسين آيت أحمد ونتائجه السياسية والتنظيمية على تسيير الحزب الذي أصبح يتم عن طريق الفاكس، كما جاء في المذكرة.

(٥٥) جاء في المذكرة أن غياب النقاش الديمقراطي جعل الحزب بدون استراتيجية سياسية فعلية. فهذا الغياب جعل الحزب يكتفي بالقوقعة القبائلية بدل الانتشار الوطني والمطالبة بالآمازيغية بدل برنامج سياسي وطني، وأخيراً بالصراع ضد التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية غريمه في منطقة القبائل بدل الرؤية الوطنية الواسعة للساحة السياسية.

ب - اتهام النواب الثمانية بوجود اتصالات بينهم وبين رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، من أجل الانضمام إلى حكومته.

ج - خرق زعيم الحزب مبدأ فصل السلطات عندما رفض قبول قرار اللجنة الوطنية للانضباط الذي برأ ساحة النواب الثمانية.

د - رفض زعيم الحزب الوساطة التي قام بها جيل في العام ١٩٦٣.

هـ - شطب النواب الثمانية بطريقة تعسفية، غير قانونية، قبل انعقاد المؤتمر الثالث بأيام معدودة لحرمانهم من المشاركة فيه وحرمانهم من فرصة الدفاع عن مواقفهم.

إن هذه الرسالة لم تنشر خوفاً على سمعة الحزب، كما صرح لنا به صاحبها، تطرح العديد من القضايا التي يمكن أن نناقش من خلالها حالة جبهة القوى الاشتراكية، فقد طرحت مسألة ظهور «الزعامة» التي تميز حالة الجبهة بوجود آيت أحمد، الرجل التاريخي على رأس الدولة، منذ تكوينها والعلاقات التي تولدت داخل الحزب، جراء هذه العلاقة بين «الزعيم» والمناضل الحزبي القيادي والقاعدي، كما طرحت مسألة سيطرة منطق الجهاز داخل الحزب.

وطرحت الرسالة كذلك نقطتين أخريين في غاية الأهمية: الأولى تتعلق بما يمكن تسميته بالثقافة السائدة داخل الحزب، عندما يتعلق الأمر بعلاقاته بالمحيط السياسي. والثانية تتعلق بالصبغة الجهوية المحدودة التي تميز الحزب، والتي عادة ما يرفض مناضلو جبهة القوى الاشتراكية الاعتراف بها، ويحاولون في الغالب التركيز على مسؤوليات النظام السياسي الجزائري فيها^(٥٦).

إنها إشكالات يمكن فهمها بالعودة إلى تاريخ نشأة الحزب نفسه، ومساره السياسي، وخصائص شخصية آيت أحمد بكل أبعادها، فالرجل من الجيل الأول للحركة الوطنية^(٥٧)،

(٥٦) عدم الاعتراف بالحزب في الأول والمضايقات التي صادفت وجوده بعد الإعلان عن التعددية وحالة الطوارئ في ما بعد، فضلاً على عدم شفافية الانتخابات، ترجع دائماً كأسباب لهذا الطابع الجهوي الذي لا يتم عادة الاعتراف به رسمياً.

(٥٧) حسين آيت أحمد من مواليد عين الحمام بمنطقة القبائل في العام ١٩٢٦. انخرط في حزب الشعب، وهو ما يزال طالباً في المرحلة الثانوية (في العام ١٩٤٣)، أصبح عضو المكتب السياسي، ورئيس المنظمة الخاصة في حركة الانتصار. غادر إلى القاهرة بعد الأزمة البربرية في العام ١٩٤٩. مثل قيادة جبهة التحرير في الخارج لغاية اختطاف طائرته مع قيادات أخرى في العام ١٩٥٦. قام بتمرد عسكري ضد حكومة بن بله بعد الاستقلال مباشرة. استقر في الخارج منذ هروبه من السجن في العام ١٩٦٧، باستثناء بعض الفترات القصيرة التي دخل فيها الجزائر على غرار مرحلة ما بعد الإعلان عن التعددية أو الفترة القصيرة التي ترشح فيها للانتخابات الرئاسية في العام ١٩٩٩ قبل الإعلان عن مقاطعتها وعودته إلى الخارج.

لمزيد من التفاصيل عن حياة حسين آيت أحمد يمكن الرجوع إلى مذكراته الشخصية في: Hocine Aït Ahmed, *Mémoires d'un Combattant: L'Esprit d'indépendance, 1942-1952* (Paris: Sylvie Messinger, 1983), et «Hocine Aït Ahmed,» Wikipédia <http://fr.wikipedia.org/wiki/Hocine_A%C3%A4t_Ahmed>.

وهو الذي دخل في صراعات سياسية متعددة مع زعيم الحزب مصالي الحاج، مما جعله لا يبتعد كثيراً عن ثقافة الحركة الوطنية السياسية والحزبية، بكل الشعبوية التي ميزتها، وهي ثقافة تأثرت بلحظات جلية مهمة، كان على رأسها محطة الصراع ضد الزعامة التي حاول مصالي الحاج فرضها داخل حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية^(٥٨). وهي زعامة تمكن في النهاية آيت أحمد من فرضها، داخل حزب جبهة القوى الاشتراكية، نصف قرن بعد التجربة السياسية الأولى.

البعد الثاني الذي طرحته الرسالة يتعلق بمسألة الطابع الجهوي الحزبي، وكيف أنه لم يستطع الخروج مما سمته بـ «القوقعة القبائلية». فأيت أحمد هنا كذلك، ما زال متأثراً بالأزمة البربرية التي كان ضحيتها كما ذكرته الرسالة في العام ١٩٤٩. عادت هذه الأزمة إلى سطح الأحداث السياسية في العام ١٩٦٣ بعد التمرد العسكري الذي قاده حسين آيت أحمد، ضد حكومة بن بله، مباشرة بعد الإعلان عن تكوين جبهة القوى الاشتراكية. لقد زادت الأحداث في ترسيخ الطابع الجهوي للرجل، ولتنظيم السياسي الجديد، الذي كان تكوينه في الأصل أكثر تنوعاً من القوقعة القبائلية التي سقط فيها لاحقاً^(٥٩).

إنها القوقعة القبائلية الجهوية التي يؤكد لها العديد من القرائن والمؤشرات، كنتائج الانتخابات القليلة التي دخلتها الجبهة، بعد الإعلان عن التعددية، ونوعية التجنيد، وخصوصيات القيادة التي يحتكرها أبناء المنطقة^(٦٠)... الخ. نقول هذا، رغم الفرص التي سمح بها تاريخ الجزائر السياسي لجبهة القوى الاشتراكية لمغادرة هذه القوقعة التي تتحدث عنها الوثيقة. فعلاً، فقد كان في مقدور الحزب أن يخرج، ولو جزئياً من هذه «القوقعة» خلال فترة الاضطراب السياسي التي عاشتها الجزائر، في بداية التسعينيات من القرن الماضي، بعد أن توجّهت نحوه الكثير من الفئات الوسطى المتعلمة والأطر التي رفضت الاختيار بين جبهة الإنقاذ الإسلامية وجبهة التحرير التي لخصها آيت أحمد نفسه في الخيار القاتل بين الكوليرا والطاعون!

إنه خيار ليس خالياً من كل التبعات السياسية المرتبطة به، إذا عرفنا أن ظاهرة الانشقاقات قد ارتبطت أصلاً بهذه الفئات الوسطى المتعلمة التي التحقت بالأحزاب السياسية بكثافة، بعد الإعلان عن التعددية. تمثل هذه الفئات أحسن تمثيل ظاهرة «الوزراء المناضلين» الذين اقترحهم الأحزاب السياسية المختلفة لتمثيلها في الحكومات الائتلافية

(٥٨) لمعرفة المزيد من التفاصيل حول هذه المرحلة والصراعات التي ميّزتها، انظر مؤلفات المؤرخ الجزائري المعروف محمد حربي وعلى رأسها: Harbi Mohamed, *Le F.L.N., Mirage et réalité [des origines à la prise du pouvoir, 1945-1962]*, Le Sens de l'histoire (Alger: El-Naqd, 1993).

(٥٩) يمكن العودة إلى شهادة الرائد لخضر بورقعة الذي كان من المؤسسين لجبهة القوى الاشتراكية في: الرائد لخضر بورقعة، *شاهد على اغتيال الثورة* (الجزائر: دار الحكمة، ١٩٩٠).

(٦٠) الاستثناء الوحيد الذي يؤكّد القاعدة، تتمثل في د. أحمد جدّاعي الذي احتلّ موقع الأمانة للحزب في التسعينيات بدون أن يكون من أبناء المنطقة، قبل أن ينشقّ هو الآخر بعد صراع مع حسين آيت أحمد الذي كان دعامة الرئيسية في الوصول إلى قيادة الحزب.

التي دشنها الجزائر، بعد مرحلة ما سُمّي بالعودة إلى المسار الانتخابي في العام ١٩٩٥^(٦١)، وحتى قبلها بالنسبة إلى البعض الذين انضموا إلى حكومات تعددية كممثلين لتيارات أو عائلات سياسية، كنوع من التأييد لمسعى رئيس الحكومة المعين، حتى ولو لم يصل التأييد إلى تكوين حكومات ائتلافية كما حصل بعد العام ١٩٩٥^(٦٢).

وهو ما يمكن أن يستشف من هذه الرسالة – الوثيقة التي تتحدث في نقطتها الرابعة... الابتعاد عن التهريج والممارسة الشعبوية التي تعتمد على منطق المغالطة ودغدغة العواطف ورفض كل شيء، بدون اقتراح أي شيء، وفي النقطة السادسة... وضع برنامج سياسي واضح المعالم، يمكن تطبيقه في حالة وصول الحزب إلى السلطة، مع توضيح رؤية الحزب بعمق حول الإسلام والعربية، لإزالة الضبابية واللبس، المعرقلين، لتوسيع قواعد الحزب في ولايات الوطن.

تريد الفئات الوسطى المتعلمة أن تشارك في اتخاذ القرار وتستشار حوله، كما تريد ربما، وبدرجة أكبر، الدخول في المنافسة الانتخابية، والمشاركة في السلطة السياسية على المستوى الوطني والمحلي، التي ترفضها قيادات الأحزاب، كما هو حال آيت أحمد أو حتى زعامات من تيارات أخرى، مثل عبد الله جبالله الذي عاش عدة انشقاقات داخل الأحزاب التي كوّننها على غرار حركتي النهضة والإصلاح، وقادتها شخصيات تنتمي إلى الفئات الوسطى المتعلمة التي تريد أن تصل إلى مراكز القرار المختلفة بعد مراحل متفاوتة من المعارضة للنظام.

إنها نزعة قوية إلى المشاركة، تقابلها قيادات الأحزاب بوضع استراتيجيات ممانعة ومعارضة، لا تخدمها، ولا يتم التشاور حولها دائماً، على غرار ما حصل عندما شاركت جبهة القوى الاشتراكية في ندوة سانت إيجيديو في روما حول الأزمة الجزائرية^(٦٣)، أو حتى

(٦١) انشَقَّ بلمهيدي عبد العزيز وزير السياحة، ممثِّل حزب التجديد الجزائري، كما انشَقَّ في ما بعد عمارة بن يونس، ممثِّل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، كما انشَقَّ عبد القادر بن قرينة وعبد المجيد مناصرة، ممثِّلًا حركة مجتمع السلم، كما انشَقَّ نور الدين بحبوح، ممثِّل حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وانشَقَّ قبله نايت جودي وراشدي عبد السلام، ممثِّلًا حزب جبهة القوى الاشتراكية في حكومتي حمروش مولود وغزالي سيد أحمد، كما انشَقَّ أخيراً، دربال عبد الوهاب ممثِّل حركة النهضة الإسلامية التي عرفت انشقاقات كثيرة ضدَّ زعيمها عبد الله جبالله.

(٦٢) كان هذا الحال مع حكومات مولود حمروش (١٩٨٩-١٩٩١) التي دخلها وزير قريب من جبهة القوى الاشتراكية (عبد السلام راشدي)، وقد كان مصيره الانشقاق في ما بعد عن الحزب بعد أن وصل إلى أمانته العامة. الشيء نفسه حصل مع قيادي آخر من جبهة القوى الاشتراكية د. الهاشمي نايت جودي مع حكومة سيد أحمد غزالي، الذي وصل هو الآخر إلى قيادة الجبهة، وانشَقَّ عنها بعد خلاف مع رئيسها حسين آيت أحمد.

(٦٣) قال فراد أثناء المواجهة معه إن حسين آيت أحمد برّر عدم قيامه باستشارة قيادة الحزب حول المشاركة في ندوة روما بأنه قرّر باسمه الشخصي كزعيم سياسي الحضور في الندوة، مع قيادات أخرى، من بينها كان الرئيس أحمد بن بلّ، وليس باسم الحزب... تفسير لم يُقنع قيادات الحزب الراضة لهذا التوجه.

عندما قررت مقاطعة الانتخابات أكثر من مرة^(٦٤)، وهي مقاطعة لا تخدم بالطبع مصالح هذه الفئات الوسطى المتعلمة التي تملك، كاستراتيجيا، الوصول إلى الكثير من المواقع عن طريق الأحزاب السياسية، التي التحقت بها بقوة بعد الاعتراف القانوني بها، وحتى قبل ذلك، عن طريق الانتخابات بالذات التي تقاطعها كل مرة قيادة هذه الأحزاب.

إن الفئات الوسطى تعرف حالة اضطراب وقلق، مسّت مواقعها الاقتصادية والاجتماعية، التقليدية في الجزائر، بعد سلسلة التحولات والخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها السلطات بعد انطلاق مرحلة الدخول إلى اقتصاد السوق. من بين هذه الخيارات التي كان لها دور أساسي في هذه التحولات: تقليص دور الدولة الاقتصادي، وبداية تفكيك القطاع الاقتصادي العمومي الذي ارتبطت هذه الفئات به من الناحية المهنية وكوّن مجال تجربتها الأساسي؛ سلسلة من الخيارات أثرت سلباً في مكانة الفئات الوسطى، الأجير منها على وجه الخصوص، التي وجدت مع الوقت منافسة قوية من قبل الفئات غير المالكة وصاحبة النشاط الحر التي دعمت مواقعها خلال مرحلة الانتقال هذه، لتدخل في وقت لاحق مرحلة التنافس على المواقع السياسية مع الفئات الأجير والموظفين الذين فقدوا الكثير من مواقعهم حتى على المستوى الرمزي، والاجتماعي، داخل الأحزاب، وبمناسبة الاستحقاقات الانتخابية المختلفة التي عرفت بروز ظاهرة المال السياسي أو «الشكارة»، كما سمّيت في الجزائر^(٦٥).

إن ظاهرة الخوف من المحيط السياسي لدى هذه الأحزاب ومن مؤسسات الدولة، وعلى رأسها المخابرات، هي كذلك من بقايا الثقافة السياسية المرتبطة بثورة التحرير التي أعيد إنتاجها الموسع بعد الاستقلال، إلى درجة أنها تحولت إلى اتهام جاهز لدى القيادات ضد كل من يحاول النقد أو التعبير عن رأي مخالف، بدون أن يعني هذا أن محاولات الاختراق والتوجيه من بعد، وحتى قيادة انشقاقات داخل الأحزاب، ليست واردة من قبل هذه المؤسسات التي تملك وسائل عمل وإمكانيات ضخمة، وخارج أي نوع من الرقابة القانونية أو السياسية، علماً بأن نوع التحالفات السياسية والمواقف التي يتخذها الكثير من المنشقين، تؤكد، كما كان الحال في حركة النهضة أو التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة التحرير، أنها انشقاقات تمّت بغرض تغيير سياسات الحزب والضغط على قياداته لتوجيهها بما يخدم مواقف رسمية واضحة^(٦٦).

هناك عمليات تتم في بعض الأحيان عن طريق تنظيم مؤتمرات مشكوك في شرعيتها أو تفعيل اجتماع مؤسسات رسمية للأحزاب، كاللجان المركزية ومجالس الشورى، وهو عمل

(٦٤) لم تشارك جبهة القوى الاشتراكية، على سبيل المثال، في آخر انتخابات تشريعية حصلت في العام ٢٠٠٧. كما قاطعت الجبهة أول انتخابات محلية تعددية نظّمت في العام ١٩٩٠.

(٦٥) ظاهرة «الشكارة» التي دخلت كمفهوم سياسي لتفسير الكثير من الظواهر المرتبطة بالانتخابات، فالشكارة ترشّح وتحدّد النتائج، كما تفسّر الانتقال من حزب إلى آخر.

(٦٦) الكثير من المنشقين عن الأحزاب التحقوا بمناصب رسمية في الداخل والخارج وتحولوا إلى مدافعين عن مواقف السلطة إزاء الكثير من المواقف والملفات الوطنية والدولية.

يتم بالتزامن مع اللجوء إلى العدالة، في غياب شبه كلي لمؤسسات التحكيم داخل الأحزاب التي تقتصر كلها إلى محاكم حزبية، مما يجعلها عرضة للجوء إلى تحكيم العدالة، وحتى إلى وزارة الداخلية في بعض الأحيان، بكل ما يُعرف عن هذه المؤسسات من عدم استقلالية، وتحيز إلى صالح الأطروحات والمشاريع الرسمية.

ثامناً: انشقاق أبناء السلطة في جبهة التحرير ونتائج الوخيمة

دخل حزب جبهة التحرير التعددية في جو عاصف، فقد بدت وكأنها مرحلة سياسية موجهة ضده إذا راعينا أن الحركة الاحتجاجية التي مهدت للانتقال إلى التعددية قد وجهت ضد قيادة جبهة التحرير تحديداً التي تمت التضحية بها، قبل الشروع في المصادقة على الدستور الجديد الذي منح التعددية للجزائريين، وهو جو جعل تكيف جبهة التحرير مع هذه المرحلة الجديدة صعباً ومكلفاً حتى بعد تنصيب عبد الحميد مهري على رأس الجبهة، عوض محمد شريف مساعدي، الذي اتهم بعرقلة الإصلاحات والوقوف في وجهها خلال سنوات المخاض التي عاشتها الجزائر في أواخر الثمانينيات^(٦٧).

لم تقبل السلطة التنفيذية التي كانت متعودة على التدخل في شؤون جبهة التحرير الداخلية بسهولة المواقف «المستقلة» التي بدأت الجبهة باتخاذها، بعد الإعلان عن التعددية، تحت قيادة أمينها العام عبد الحميد مهري الذي تم الاكتفاء بتعيينه من قبل اللجنة المركزية على رأس الحزب، كما تسمح بذلك قوانين الجبهة. فقد دشّن رؤساء الحكومات^(٦٨) الذين نُصبوا بدءاً من بداية التسعينيات سلسلة حروب مواقع ضد جبهة التحرير، وصلت إلى

(٦٧) عرفت الجزائر خلال النصف الثاني من الثمانينيات مخاضاً سياسياً عسيراً ظهر على شكل صراع بين مراكز سياسية متعدّدة، كالرئاسة والحكومة والحزب ومخابرات الجيش، وحتى مديرية الأمن الوطني، وهو مخاض اكتسب طابعاً غير شفاف، استُعملت فيه كل الوسائل والمجالات، كالتضاييق الاقتصادية والرموز التاريخية، كالمجاهدين وتاريخ الثورة وقضية المرأة. كان صراعاً من نتائجه إضعاف الجميع وزيادة عدم شرعية كل المؤسسات، ممّا خدم لاحقاً التيار الإسلامي الجذري الذي قطف بسهولة ثمار هذه الصراعات بالطريقة التي أديرت بها لمدة عقد كامل تقريباً.

(٦٨) أوّل رئيس حكومة بعد الإعلان عن التعددية كان قاصدي مرباح الذي استقال بعد تجربة الحكومة القصيرة ليكون حزباً معارضاً ويُغتال في ما بعد (في العام ١٩٩٣) برفقة أخيه الأصغر وابنه. أمّا مولود حمروش، فقد استمر في جبهة التحرير، لكنه كممثل لجناح، وليس كلّ جبهة التحرير التي همّشته قياداته المختلفة.

وكانت علاقات سيد أحمد غزالي مع جبهة التحرير أكثر عداءً، ممّا جعله يلجأ إلى تكوين حزب معارض لم يتمّ الاعتراف به إلى حدّ الآن (العام ٢٠١٠).

لقد استمرّ سوء العلاقات بين عبد السلام بلعيد، والذي خلفه من بعده رضا مالك، وبين جبهة التحرير إلى درجة إخراج الجبهة من مقارّها، علماً بأن رضا مالك هو الآخر قرّر تكوين حزب لم يتمكّن من فرض نفسه على الساحة السياسية.

لمزيد من التفاصيل انظر دراستنا التي خصصناها لرؤساء الحكومات ضمن مؤلفنا في: عبد الناصر جابي، الدولة والنخب (الجزائر: دار الحكمة، ٢٠٠٨).

حدّ إخراجها من مقارّها والتضييق عليها إعلامياً وسياسياً، وإدخالها في منافسة انتخابية تعددية^(٦٩) محلية لم تكن محضرة لها، في مواجهة التيار الإسلامي الصاعد، وحتى الأحزاب الجديدة التي تبين ضعف حضورها الاجتماعي في أول منافسة انتخابية تعددية في حزيران/يونيو ١٩٩٠.

أما جبهة التحرير، فقد عرفت تغييرات على مستوى قيادتها^(٧٠) أكثر من أي حزب سياسي آخر، ليس بسبب الحراك الداخلي الذي عاشته فقط، بل كذلك، ربما، بدرجة أكبر، نتيجة التغييرات التي حصلت على مستوى رأس السلطة التنفيذية في رئاسة الجمهورية التي كانت تنصّب الأمين العام الراضية عنه، كل مرة، وبمناسبة كل ظرف سياسي، وما يحمله من هموم وتحديات.

فقد جاء التغيير الأول في آخر عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، قبيل التعددية، بمناسبة أحداث تشرين الأول/أكتوبر المعروفة. وما نتج منه من تحولات دخلت بموجبها الجزائر عهد التعددية في أصعب الظروف. وهي فترة قادها عبد الحميد مهري متخذاً فيها مواقف مستقلة، رافضاً التدخل القديم من قبل السلطة التنفيذية في تحديد مواقف الحزب، وهي حالة غير مألوفة أثرت سلباً في توازنات السلطة، مما جعلها تفكّر جدياً في تطبيق سيناريو من ثلاثة محاور.

– التدخل من داخل الحزب، وعلى مستوى القيادة الممثلة في اللجنة المركزية، لإبعاد الأمين العام، ووضع بدله أمين عام جديد يتبنى مواقف السلطة.

– إدخال تغييرات على الخارطة السياسية والحزبية بتشجيع أحزاب منافسة والسماح بأخرى جديدة.

– خلق حزب سياسي جديد (التجمع الوطني الديمقراطي) ليقوم بوظائف حزب جبهة التحرير جزئياً على الأقل في علاقاته بالسلطة القائمة، يعتمد أساساً على قاعدة جبهة التحرير وروافدها من منظمات جماهيرية وتنظيمات شعبية^(٧١).

(٦٩) جاءت النتائج، كما هو معروف، لصالح جبهة الإنقاذ التي حصدت كلّ بلديات المدن الكبرى (٥٥,٤٢ بالمئة)، ولتكتفي جبهة التحرير بالمناطق الريفية الداخلية بنسبة ٣١,٦٤ بالمئة. لمزيد من التفاصيل حول هذه الانتخابات انظر: عبد الناصر جابي، **الانتخابات، الدولة والمجتمع** (الجزائر: دار القصبة، ١٩٩٩).

(٧٠) عرفت قيادة جبهة التحرير أربعة أمناء عامّين، فقد انطلقت في التعددية بالقيادي التاريخي عبد الحميد مهري الذي نظم ضده ما سمي بـ «الانقلاب العلمي» بعد مواقفه المستقلة عن السلطة، وبسبب اتفاق سانت إيجيديو تحديداً الذي رفضته السلطة الجديدة التي كان على رأسها الرئيس ليامين زروال، لينصّب بوعلام بن حمودة على رأس الحزب (في العام ١٩٩٦) من قبل اللجنة المركزية لغاية مجيء بن فليس الذي نصّب من قبل اللجنة المركزية دائماً في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قبل أن يدخل في صراع سياسي حادّ ويبعد من قيادة الحزب (في العام ٢٠٠٣) لصالح عبد العزيز بلخادم.

(٧١) فقد حزب جبهة التحرير الكثير من قواعده القديمة بعد الإعلان عن التعددية، خاصة على مستوى ما كان يسمّى بالمنظمات الجماهيرية، كالاتحاد العام للعمال الجزائريين واتحاد النساء... الخ، لكن الأهم هو ابتعاد منظمات جديدة عنه، كآباء الشهداء والمجاهدين، ومنظمة المجاهدين التي أصبحت أكثر وزناً خلال هذه الفترة تحت تسمية الأسرة الثورية.

ثم يأتي التغيير الثاني بعد مواقف قيادة الجبهة برئاسة عبد الحميد مهري من الكثير من القضايا الوطنية المطروحة، كالعقد الوطني في روما (سانت إيجيديو) الذي تم الاتفاق خلاله على أرضية حل للأزمة بحضور ممثلي جبهة الإنقاذ في الخارج ومجموعة من الأحزاب والسياسية والشخصيات الوطنية، لتسيير مرحلة الانتقال بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية ... الخ، وهي الفترة التي تزامنت مع فراغ كبير مسّ رئاسة الجمهورية، بعد استقالة الشاذلي بن جديد^(٧٢)، وتنصيب المجلس الأعلى للدولة الذي اغتيل رئيسه الأول، الوجه التاريخي المعروف محمد بوضياف، ليعيّن العقيد على كافي كرئيس دولة لغاية الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر، والتي فاز بها الجنرال ليامين زروال الذي لم يكمل كل عهده، ويستقيل في خريف العام ١٩٩٨، مما يؤكد طابع الأزمة العميق الذي مسّ أهم مؤسسات الجمهورية خلال هذه الفترة.

لعلّ أكبر أزمة تعرض لها حزب جبهة التحرير خلال هذه الفترة هي مفتاح لنا لفهم ما يميز الجبهة من خصائص في التسيير، ومدى احترام القانون والمؤسسات، ولقياس دور وصلاحيات المناضلين، وعدم التدخل من الخارج ... الخ، وهي تلك الأزمة التي تعرّض لها بعد إعلان الأمين العام لجبهة التحرير علي بن فليس، الترشح لرئاسة الجمهورية، في مواجهة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة خلال انتخابات العام ٢٠٠٤ الرئاسية.

كان يمكن لهذه الأزمة أن تكون لها تداعيات كثيرة، ليس على المستوى السياسي، بل حتى على المستوى الاجتماعي والتجانس الوطني ككل، نظراً إلى طابع الصراع الجهوي الذي تلبّست به. فالنظام السياسي الجزائري، ككل، يخضع لنوع من التوازنات الجهوية التي ظهرت قبل الاستقلال داخل المؤسسات، بين أبناء جهويات سياسية فاعلة، يأتي على رأسها أبناء المنطقة الشرقية من البلاد الذين سيطروا على مؤسسات سياسية وعسكرية مهمة، مقابل أبناء الجهة الغربية الذين كانوا لغاية انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ابن مدينة تلمسان في الغرب الجزائري، يشعرون بنوع من الإقصاء والتهميش على مستوى مؤسسات القرار المختلفة. مقابل هاتين الجهويتين السياسيتين المركبتين، يمكن إضافة جهوية أبناء منطقة القبائل^(٧٣)، بكل ما يميزها من خصائص ثقافية، وحتى سياسية، عبّرت عن نفسها بأشكال مختلفة، من داخل مؤسسات السلطة، وعن طريق المعارضة. وهي جهوية عبّر عنها سياسياً حزباً جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بشكل أساسي.

وعلى رغم الطابع الوطني لتشكيلة حزب جبهة التحرير، كما هو حال حركة مجتمع

(٧٢) ارتبطت عائلة عبد الحميد مهري خلال هذه الفترة بعلاقة مصاهرة مع عائلة الشاذلي بن جديد، بعد زواج ابنة الأول بابن الثاني.

(٧٣) أبناء منطقة الوسط، وحتى أبناء الجنوب، لا يملكون هذا التعبير القوي سياسياً عن جهويتهم التي تكتفي بالتعبيرات الفنية والثقافية، بدون الحضور السياسي القوي الذي تلقى ضربة سياسية وعسكرية قوية بعد فشل الولاية الرابعة في صراعها المسلح ضد قيادة الأركان ومجموعة تلمسان الداعمة للثنائي بن بله - بومدين في صيف ١٩٩٢.

السلم، عكس جبهة القوى والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، فإن السيطرة الجزئية التي استمرت على قيادة جبهة التحرير، من قبل أبناء الشرق^(٧٤)، كما كان الحال بالنسبة إلى الكثير من المؤسسات، بما فيها قيادة الجيش، لم تمنع حضور بعض من أبناء الجبهة الغربية^(٧٥)، وحتى الوسطى، على مستوى قيادة الحزب، مما منح هذه الخاصية الوطنية للحزب، رغم كل الصعوبات التي يواجهها في تسيير هذه التوازنات الجهوية.

لقد أخذت المنافسة الرئاسية بين رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وعلي بن فليس مظهر صراع جهوي، فضلاً على أبعاده السياسية، التي برزت بعد تنظيم المؤتمر الثامن لجبهة التحرير (آذار/مارس ٢٠٠٣) وترشيح الأمين العام للحزب علي بن فليس لرئاسة الجمهورية في مواجهة الرئيس بوتفليقة، بعد ذلك، من خلال مؤتمر استثنائي عقد الحزب في مقره الوطني في ٣ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه (٢٠٠٣). وكان بن فليس قد بادر إلى إبعاد الكثير من الوجوه السياسية المحسوبة على الرئيس بوتفليقة، وفرض انتخابه من قبل المؤتمر مباشرة، وليس من قبل اللجنة المركزية، كما كان سائداً خوفاً من الضغوط التي يمكن أن تمارس ضد أعضاء هذه الهيئة، كما حصل مع حالة عبد الحميد مهري.

ووصل الصراع إلى العدالة التي فصلت بعدم شرعية المؤتمر الثامن، لتقوم بتجميد كل هياكل الحزب وإلغاء كل نتائج المؤتمر الثامن، مما جعل الأمين العام للحزب يتقدم إلى انتخابات ٢٠٠٤ الرئاسية كمرشح مستقل، مقابل الرئيس بوتفليقة المرشح الحزبي هو الآخر، والمدعوم من قبل جناح التصحيحية في جبهة التحرير، بالإضافة إلى أحزاب التحالف الرئاسي الأخرى (التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، فضلاً على العدد الكبير من التنظيمات المدنية والجمعيات).

عاشت هذا الصراع جبهة التحرير، واستمر معها لغاية ما بعد المؤتمر التصحيحي الثامن الذي انتُخب أميناً عاماً جديداً في شخص قائد مجموعة التصحيحيين عبد العزيز بلخادم في مدينة الجلفة^(٧٦) (في العام ٢٠٠٤)، علماً بأن هذا الصراع داخل جبهة التحرير هدّد استقرار الكثير من مؤسسات الدولة الأخرى^(٧٧)، بما فيها العدالة والجيش والهيئتان

(٧٤) جسّد هذه السيطرة، وجود شريف بلقاسم ومحمد الصالح يحيايوي ومحمد شريف مساعدي قبل التعددية، وعبد الحميد مهري وعلي بن فليس بعد الإعلان عن التعددية.

(٧٥) من أبناء المنطقة الغربية الذين تربّعوا على رأس سلطة الحزب قبل التعددية قايد أحمد، وعبد العزيز بلخادم الذي وصل إلى الأمانة العامة للحزب بعد التعددية، مثله مثل بوعلام بن حمودة المحسوب على منطقة الوسط.

(٧٦) خيار مدينة الجلفة في الجنوب تمّ تفسيره لاحقاً بالدور الذي أداه والي الولاية الذي عُيّن لاحقاً والياً للعاصمة، والذي تقول بعض المصادر، التي لم نتأكد من صحتها، إنه يملك علاقة قرابة عائلية بالرئيس بوتفليقة.

(٧٧) استقال الرجل القوي في الجيش وقائد الأركان محمد العماري بعد انتخاب الرئيس بوتفليقة بنسبة عالية على حساب بن فليس الذي كان من مؤيديه.

التشريعية والتنفيذية^(٧٨) والمجالس المنتخبة المحلية، للمكانة الخاصة التي احتلتها الجبهة داخل النظام السياسي، فضلاً على الاستقطاب الحاد الذي عرفته وسائل الإعلام المستقلة والحكومية^(٧٩)، وداخل الرأي العام.

وقد بيّنت التجربة باللموس أن صاحب القرار لا يمكن أن يتقبل استقلالية ولو جزئية لحزب جبهة التحرير، كما تبين هذه الحالة أن احتمال وجود أغلبية سياسية تكون مستقلة سياسياً عن صاحب القرار غير واردة في الجزائر، في ظل التسيير السياسي الحالي وموازن القوى المترتبة عليه، مما يعني أن الحزب في الوضع القائم في الجزائر لا خيار له إلا تأييد قرارات السلطة التنفيذية، مهما كانت، وهو ما يعني أخيراً أن نتائج أية انتخابات سياسية وطنية، أو حتى داخل الحزب، يجب ألا تخرج عن هذا السيناريو الرسمي الموضوع لعلاقة الجبهة بالدولة ومؤسساتها. وهذا الوضع يجعل التعويل على الحزب لمساعدة النظام السياسي في الانتقال إلى شكل تسيير أكثر ديمقراطية من الصعوبة بمكان.

لا يعني هذا بتاتاً أن لا حراك سياسياً داخل جبهة التحرير، فالجبهة تعرف صراعات متعددة، تأخذ في الكثير من الأحيان طابعاً فردياً، لا يتعدى في الغالب مجموعات صغيرة، في أحسن الأحوال، لغياب حاسة التضامن بين الأفراد والمجموعات والكتل، وغياب زعامات معترف بشريعتها داخل التنظيم، يمكن أن يلتف حولها عدد كبير من المناضلين، مما يضيف على الجبهة طابع الهدر الكبير للكفاءات البشرية التي تمرّ بهيكلها لفترة، قبل مغادرتها لصالح عصب أخرى، أكثر توافقاً مع صاحب القرار المحلي. إنه حراك سياسي غير مقبول له أن يصل إلى مرحلة الوصول إلى استقلالية الموقف السياسي الجماعي، أو تكوين أجنحة وتيارات معترف بها داخل الحزب، تكون لها مواقف مختلفة عن الطرح السائد^(٨٠).

تجعل الثقافة السياسية السائدة داخل حزب جبهة التحرير، كحزب قريب من السلطة، الصراعات داخله تعرف تسييراً مختلفاً، وحلولاً أقل حدة، مما يمكن ملاحظته داخل جبهة القوى الاشتراكية، وحتى حركة مجتمع السلم، على سبيل المثال. فالقيادي الجبهوي الذي يعبر عن خلافاته مع السلطة، كما حصل أكثر من مرة، على طول تاريخ مسيرة الحزب، يكتفي بعدم الحضور إلى مقر الحزب، كما كان يفعل، ومقاطعة نشاطات الحزب الرسمية مؤقتاً، كوسيلة تعبير عن عدم تفاهمه مع الخط السياسي، وعدم رضاه عن الأوضاع

(٧٨) أُقيل كلّ الوزراء الذين حُسِبوا على الأمين العام السابق ورئيس الحكومة علي بن فليس. واستُبدلوا بمؤيدين للرئيس بوتفليقة.

(٧٩) لم تُدرس حتى الساعة، حالة هذه الانتخابات، خاصّة في ما يتعلّق بدور الإعلام الذي قيل الكثير حول اختراقه من قبل مؤسسات رسميّة لصالح هذا الطرف أو ذاك.

(٨٠) فشل مولود حمروش في تكوين تيّار إصلاحي داخل جبهة التحرير بمجرد إقالته من رئاسة الحكومة صيف ١٩٩١. كما غادر علي بن فليس كلّ مواقعه داخل الحزب، بما فيها حتى إمكانية حضوره لمؤتمرات الحزب بمجرد انهزامه في انتخابات ٢٠٠٤، كما لم يسمح لعبد الحميد مهري بحضور المؤتمرات في بعض الأحيان. يتبين ذلك من الرسالة التي وجهها هذا الأخير إلى المؤتمر التاسع لجبهة التحرير الذي دُعي إلى حضور جلسته الافتتاحية فقط، حسبما يفهم من نص الدعوة الموجهة إليه.

السياسية القائمة في الحزب، بدون أن تصل عقوبته إلى الشطب من قوائم الحزب أو الفصل، كما يحصل عادة في جبهة القوى الاشتراكية والأحزاب الأخرى التي عادة ما تنطلق فيها سلسلة شائعات لتحطيم المنشق والمعارض^(٨١).

ويمكن إرجاع حالة جبهة التحرير في تسيير العلاقة بين الفرد ومؤسسة الحزب، بعد الإعلان عن المعارضة، إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه الحزب^(٨٢) إلى التوازن الجهوي داخله، كما يمكن تفسيره باحترام الحزب لمنطق الزبونية السائدة داخله بين المجموعات السياسية المكونة لقياداته، التي تعتمد أساساً على توازن جهوي دقيق جداً، يضرب في عمق المجتمع الجزائري، لا نجد ما يقابله في جبهة القوى الاشتراكية مثلاً التي تتكون أساساً من أبناء منطقة واحدة، القبائل.

فقد استقال، على سبيل المثال، عضو الهيئة التنفيذية عبد القادر بونكراف^(٨٣) من منصبه القيادي احتجاجاً على ما سمّاه بـ «بقاء الأمين العام للحزب رهينة لعصبة داخل الحزب»، وبالتسيير غير العصري للتنظيم، كما اتهم الأمين العام للحزب بالتسيير الجهوي، وبتدخل الإدارة في الشأن الداخلي للحزب، خاصة بمناسبة الانتخابات التشريعية^(٨٤) التي يقول الرجل إنه كان يستطيع أن يفسرها عندما كان الوالي يتدخل في قائمة الترشيحات، خلال مرحلة الحزب الواحد، لكن الآن ليس هناك ما يبرّرها، خاصة على مستوى الشكل الذي تأخذه... الخ.

وقد عبّر الكثير من قياديي جبهة التحرير عن عدة استقالات، وتم الإعلان عن مواقف معارضة في أكثر من محطة، وفي مواجهة أكثر من أمين عام، ولم يمنعهم ذلك من الاستمرار داخل الحزب بأشكال مختلفة، رغم ما تعرّضوا له من تهمة متفاوتة، كانوا يعتقدون دائماً أنه مؤقت، في انتظار تغيير موازين القوى داخل الحزب والنظام السياسي ككل^(٨٥). أما قيادة

(٨١) قد يكون لبعض الجوانب المتعلقة بالطابع الثقافي والجغرافي المميّزة لمنطقة القبائل دورٌ في تفسير النتائج التي تصل إليها الصراعات.

(٨٢) تُراعي جبهة التحرير دائماً ما تسميه بالتمثيل الجهوي داخل مؤسساتها المختلفة التي تُنتخب على هذا الأساس. كما تمنح مناصب داخل هياكلها لشخصيات على أساس جهوي، حتى وإن لم يتوفر التمثيل الجهوي لدى هذه «الشخصيات»، وهي أمور وصلت إلى حدّ أخذ مقياس الجهة للترشح داخل هياكل المجلس الشعبي الوطني من قبل النواب الذين يُفترض فيهم قانوناً أن يكونوا ممثلين للأمة، حتى ولو انتخبوا على أساس تمثيل جغرافي، بحسب التقسيم الولائي للتراب الوطني.

(٨٣) وزير سابق للسكن ومحافظ في أكثر من ولاية من المقربين للأمين العام السابق بوعلام بن حمودة. وهو يُعتبر من القياديين الجبهويين الذين يمثلون منطقة الوسط داخل جبهة التحرير.

(٨٤) انظر المقابلة التي أجرتها جريدة *لوسوار* *دالجارى* *Le Soir d'Algérie* مع عبد القادر بونكراف لشرح أسباب استقالته بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٧.

(٨٥) كأمثلة عن المرحلة الأخيرة، يمكن أن نذكر تصريحات صالح فوجيل، عضو المكتب السياسي السابق والوزير الأسبق الذي اتهم فيها الأمين العام بـ «الزعامة» على صفحات الجرائد الوطنية بعد إبعاده من تشكيلة المكتب السياسي الذي انتخب بعد المؤتمر التاسع (٢١ آذار/مارس ٢٠١٠)، كما يمكن أن نذكر بالمواقف النقدية والمعارضة التي يعبر عنها عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة، بدون أن يستقيل من قيادة الحزب رغم التهميش الحاصل له منذ مدّة.

الحزب، فقد فرضت عليها الثقافة السياسية السائدة احترام التوازنات الجبهوية والشللية التي يمثلها هؤلاء القياديون داخل الحزب، مما يجعلهم لا يتعرضون للتهميش الكلي إلا في حالات محددة^(٨٦)، كما حصل مع المجموعة التي بادرت بطرح ما أسمته بـ «محور للتفكير من أجل تجديد الحزب» بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٥^(٨٧).

لم تعمل المجموعة التي تبنّى قيادتها عبد الرزاق بوحارة، الوزير السابق، ونائب رئيس مجلس الأمة المعين، على توسيع نشر وثيقتها التي فشلت في خلق نقاش سياسي حول المبادرة، لا داخل الحزب، ولا خارجه، ما عدا بعض الاهتمام الإعلامي المحدود عن طريق مقابلات أجريت مع قائد المجموعة عبد الرزاق بوحارة الذي كان الوحيد الذي أعلن عن اسمه ضمن قائمة المبادرين التي بقيت رسمياً مجهولة^(٨٨).

استهلّ المبادرة التي تمحورت حول ست نقاط أساسية أصحابها بالتذكير أنهم يهدفون من خلالها إلى فتح نقاش بناء من أجل تجديد حزب جبهة التحرير، وأن النقاش لا بد من أن يتعالى عن الطرح الشخصي ليستقرّ على مستوى الأفكار.

وقد ركّزت أول نقطة تطرقت إليها الوثيقة على الإجابة عن هذا السؤال: لماذا المطالبة بتجديد الحزب؟

وقد لخصت الإجابة عن هذا السؤال في خمسة محاور جاءت على الشكل التالي:

- تحتاج الجزائر إلى تجمع شعبي واسع وتعدّدي لإخراج الجزائر نهائياً من أزمتها.
- تفرض موازين القوى الدولية الحالية تكوين هذه الجبهة الداخلية للدفاع عن السيادة الوطنية.
- تمنح الشرعية الواسعة التي يتمتع بها الرئيس بوتفليقة فرصة لتكوين هذا التجمع الشعبي الذي يحترم التعددية السياسية والحزبية.
- يجب أن يساهم حزب جبهة التحرير في هذا التجمع الشعبي بفعل دوره التاريخي، وهو يستطيع ذلك.

● وأخيراً، إن الوضعية المتهاكمة التي يوجد عليها حزب جبهة التحرير لا تجعله قادراً في الوقت الحالي على القيام بهذه المهمة، فهي تفرض عليه التجديد الذي تطالب به الوثيقة. بعد هذه الحيثيات، حاولت الوثيقة أن تتطرق بالتفصيل أكثر إلى تشريح ما سمّته بـ «أزمة حزب جبهة التحرير» التي طالبت بمواجهتها وعدم التهرّب منها، فالحزب في أزمة، وهي قناعة الكثير من المناضلين والأنصار، كما جاء في الوثيقة. إنها أزمة يجب ألا تختصر فقط في غضب بعض المناضلين بعد إقصائهم من الترشح إلى الانتخابات، فكل ما قامت به

(٨٦) من بينها أن يتمّ تعويض المغضوب عليه من أحد أبناء جبهته ضمن قيادة الحزب، ممّا يسهّل الاستغناء عنه.

(٨٧) «Un Axe de réflexion pour le renouveau du parti,» (Document non signé), 10 Pages.

(٨٨) قد يكون ذلك خوفاً من التّبعات في حالة فشل المبادرة.

الانتخابات هو كشف هذه الأزمة التي تصفها الوثيقة بأنها أزمة متعددة الأبعاد ودائمة.

إنها أزمة هوية تتجسّد في هذه الحنين إلى الماضي الذي يتم التعامل معه بأشكال مختلفة، وإلى هذا التعامل مع الإرث الوطني غير المتبني، وفي هذا البعد الشعبي المبعد، وأخيراً في هذه النزعة المحافظة المخفية. الخلاصة، كما تقول الوثيقة، أن هوية الحزب قد شوّحت، وأن المناضلين والأنصار قد اختلطت عليهم السبل. أما الحزب فتقول عنه الوثيقة إنه يعاني غياب مشروع سياسي توافقي، لأن دعم مشروع رئيس الجمهورية لا يعفيه من وضع تصوّرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية على المدين المتوسط والطويل.

فضلاً على أزمة الهوية التي تتخبط فيها جبهة التحرير، تضيف الوثيقة ما أسمته بـ «أزمة التمثيل» التي تذكر ببعض ملامحها، على غرار ضعف تمثيل الشباب والمرأة، ونبذ القيادات الحزبية القديمة بشكل واضح، فضلاً على استفحال عادة تجديد القيادات الوطنية عن طريق الثورة، وأخيراً ضعف الفعل السياسي مع المنظمات النقابية والاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، بصفة عامة.

«أزمة تسيير»: تحت هذا العنوان تذكر الوثيقة مجموعة طويلة من الملاحظات والعيوب المرتبطة بتسيير الحزب، من بينها غياب النقاش الداخلي، والاستحواذ على صلاحيات مؤسسات الحزب، وسيطرة ثقافة العنف، وغياب المحاسبة، والاختيار التعسفي للمسؤوليات، في ظل انتشار ظاهرة الرشوة، واختفاء تسييس العمل الحزبي، وابتذال قوانين الحزب، وفي تشجيع الشللية، وسيطرة منطق الابتزاز، وتهميش من يطالب بالنقاش الديمقراطي، وفي إجهاض كل مبادرات المصالحات الداخلية، وأخيراً في إبعاد كل فكرة عن تقديم الحساب.

فضلاً على «أزمة التسيير» التي تعطي الوثيقة الكثير من الأمثلة عنها، تذكر الوثيقة ما أسمته بـ «أزمة الثقة» التي تبرز نتيجة التناقض الصارخ بين خطاب القيادة وممارساتها، لتذكر بعض ملامحها في التناقض بين المطالب بمحاربة الرشوة في مؤسسات الدولة، ورفض القيام بها داخل الحزب، مثل الحديث عن الديمقراطية في المجتمع، وعدم احترامها داخل الحزب. والأمر نفسه ينطبق على المصالحة التي تنادي بها قيادة الحزب على المستوى العام، لكن ترفض حصولها بين أبناء الحزب نفسه.

أخيراً، فإن الوثيقة تقترح تنظيم مؤتمر لمناقشة بعض المعطيات الإحصائية^(٨٩) حول الانتخابات التي تؤكد، بحسب أصحاب المبادرة، أن النتائج السلبية تعكس فشل الهيكل الحزبي، وليس حزب جبهة التحرير الذي ما زال يحظى بدعم وقبول الكثير من الجزائريين.

(٨٩) ترى الوثيقة أنّ معدّل الأصوات التي حصل عليها حزب جبهة التحرير لا يتجاوز ٢٠ بالمئة منذ الإعلان عن التعددية في العام ١٩٩٠، اعتماداً على مقياس عدد المسجلين في الانتخابات لقياس ما سمّته الوثيقة بـ «القاعدة الانتخابية للحزب». كما تذكر الوثيقة أنّ أعلى نسبة أصوات حصلت عليها جبهة التحرير في الانتخابات التشريعية كانت في العام ٢٠٠٢ بنسبة ١٤ بالمئة من أصوات المسجلين، وتقهقرت هذه النسبة إلى ٧,٥ بالمئة في العام ٢٠٠٧. أمّا في ما يخصّ الانتخابات المحلية، فأعلى نسبة كانت ١٧ بالمئة في العام ١٩٩٠، في حين إنّ أحسن نسبة كانت في انتخابات ٢٠٠٧، بنسبة ١١ بالمئة من أصوات المسجلين دائماً.

خلاصة

لا تجعلنا أزمات الحزب السياسي الجزائري، التي تعرّفنا على جزء من مؤشراتنا التنظيمية والسياسية، متفائلين في إمكانية مساهمته في إخراج النظام السياسي الجزائري من أزماته المتعددة، التي تتسبب بدورها في تعميق أزمة الحزب، بل واستفحالها، جراء الخوف الذي تبديه السلطات من إمكانية ظهور أحزاب قوية تستطيع تجنيد المواطنين. فالحزب السياسي ما زال مغلقاً أمام الكثير من الفئات الاجتماعية الحيّة، وعلى رأسها الشباب والمرأة، والكثير من الفئات الحضرية الوسطى المتعلمة التي ابتعدت عن العمل السياسي الحزبي المنظم. أما الفئات الوسطى فهي تعيش حالة اضطراب جدّي، أثرت سلباً في مواقعها الاجتماعية والاقتصادية، لتزيد من انكماشها حول نفسها، وتخليها عن أدوارها السياسية المفترضة.

ويزيد ضعف الثقافة الحزبية لدى جيل الشباب من صعوبة عمليات إصلاح المنظومة الحزبية التي تبدو كهياكل فارغة، مقابل الحراك الاجتماعي الواسع الذي تقوده حركات اجتماعية احتجاجية مختلفة، بقيت حتى الآن بدون آفاق سياسية واضحة، وقد يكون مآلها الانتكاسة واللجوء إلى العنف وتكرار نفسها. إذًا، غاب التفكير في حلول ذكية لحلّ هذا الإشكال الذي تعيشه أكثر من حالة عربية... أحزاب بدون قواعد، ولا أدوار، وجماهير بدون تنظيم، ولا آفاق سياسية □

تصويب

جاء في المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٧ - صيف ٢٠١٠ م، الصفحة ١٣١؛ في مقال: «الحقوق والحريات العامة في عالم متغيّر»، للدكتور محمد إبراهيم درويش، التعريف الأكاديمي لكاتب المقال أنه: «أستاذ قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة».

والصواب: محمد إبراهيم درويش مدرّس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

فاقتضى التوضيح والتصويب.

رئيس التحرير
د. عدنان السيد حسين